

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تقييم دور نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: علاء سعيد حسن سعد

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2014/06/23م



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير المحاسبة والتمويل

**تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب
الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية**

إعداد

علاء سعيد حسين سعد

إشراف

الدكتور: عصام محمد البحيصي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

يونيو، 2014



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ علاء سعيد حسين سعد لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية

Evaluation the role of electronic accounting information systems in curb tax evasion phenomenon. From the standpoint of accounting firms and tax departments

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 25 شعبان 1435 هـ، الموافق 2014/06/23م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	د. عصام محمد البحيصي
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. حمدي شحادة زعرب
.....	مناقشاً خارجياً	د. صبري ماهر مشتهى

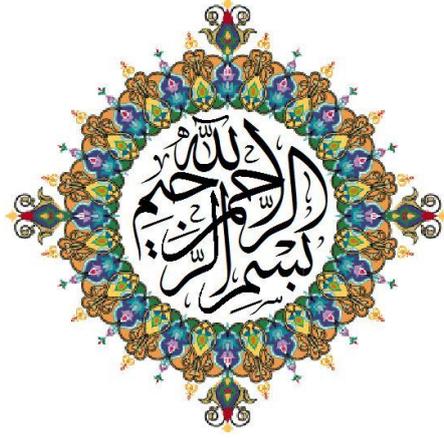
وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

د. فؤاد علي العاجز





يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

(سورة المجادلة: 11)



الحمد لله
والصلاة على
آل محمد

- الى ابي العزيز.
- الى امي الغالية.
- الى زوجتي وأبنائي.
- الى إخوتي الأعمام.
- الى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة.

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير لكل من مد لي يد العون وساعدني في إنجاز هذه الجهد المتواضع،
واخص بالشكر والتقدير مشرفي وأستاذي الفاضل الدكتور / عصام محمد البحيصي على ما
بذله من جهد طيب من خلال إشرافه على هذه الرسالة والذي لم يبخل عليه بوقته وعلمه لإتمام
هذه الجهد.

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير الي الأساتذة الكرام،

الدكتور / حمدي شحده زعرب

الدكتور / صبري ماهر مشتحي.

علي تقبلهم وتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة .

وأتقدم بالشكر الجزيل ايضا الي اهلي الكرام / والدي ووالدتي وإخواني وأخواتي وزوجتي وأبنائي،
لصبرهم وتعاونهم معي وتشجيعهم المتواصل لي اثناء دراستي وإعدادي لهذه الرسالة.

الباحث



الملخص

تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الثغرات في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية التي تساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي و ابراز التحديات التي على موظفي الجهاز الضريبي في كشف التهرب الضريبي في الشركات التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة والإجابة على اسئلتها قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة والأدبيات التي اهتمت بموضوع التهرب الضريبي ونظم المعلومات المحاسبية ، وتم تصميم استبانتيين لاستطلاع اراء مجتمع الدراسة المتمثل في المحاسبين الموظفين في الإدارات الضريبية ومكاتب المحاسبية حيث تم توزيع 121 استبانة على الموظفين تم استرداد 104 منها و 54 استبانة على مكاتب المحاسبة تم استردادها بالكامل، واستخدم الباحث في تحليل البيانات واستخلاص النتائج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: كشفت الدراسة ان نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يوجد بها ثغرات قد يستخدمها البعض لتنفيذ التهرب الضريبي. كما كشفت الدراسة ان الموظفين في الدوائر الضريبية لا يقومون بإجراءات فحص مهنية لنظم المعلومات المحاسبية التي تستخدمها الشركات. كما بينت الدراسة انه لا يوجد نظام رقابي داخلي في الدوائر الضريبية يؤدي الي تحسين اداء الموظفين.

وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلي مجموعة من التوصيات أهمها: أن تعمل الادارات الضريبية علي تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل. و أن يقوم الموظفين في الدوائر الضريبية بعمل فحص دوري لنظم المعلومات المحاسبي الإلكترونية التي يستخدمها المكلفين. وان يتم مراجعة القوانين والنظم واللوائح التي تنظم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في منشآت الأعمال الفلسطينية.

Abstract

Evaluation the role of electronic accounting information systems in curb tax evasion phenomenon.

From the standpoint of accounting firms and tax departments

This study aimed to identify the Weaknesses in electronic accounting information systems that's could help to spread the phenomenon of tax evasion, and highlight the challenges on the tax supervisors in the tax administrations in detection tax evasion in companies that use the electronic accounting information systems .

In order to achieve the objectives of the study and answer their questions , the researcher reviewed the previous studies and literature , which focused on the issue of tax evasion and accounting information systems , and designed two questionnaires to solicit the views of the community study which is 121 tax supervisors in the tax administrations and 54 accounting offices. 121 questionnaires were distributed on the tax supervisors and 104 were retrieved. and 54 questionnaires were distributed on the accounting offices have been fully returned , and the researcher used the statistical analysis software (SPSS) to analyze the data and draw conclusions.

The study found a range of results and the most important was: The study revealed that there are many Weaknesses in electronic accounting information systems which could be used to implement tax evasion. The study also revealed that the employees in the tax departments are not doing a professional examination procedures for electronic accounting information systems used by companies . The study also demonstrated that there is no internal regulatory system in tax departments would lead to improving the performance of employees.

In light of the results of this study conclude a set of recommendations , including: The tax administrations should working to develop the efficiency of its employees by continuous training . And the tax supervisors to do periodically check of the electronic accounting information systems used by taxpayers. And revise the laws and rules and regulations governing the use of electronic accounting information systems in Palestinian companies .

الفهرس

الصفحة	العنوان
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	الملخص
هـ	Abstract
و	الفهرس
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الملاحق
14-1	الفصل الأول: خطة الدراسة
2	مقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	اهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	متغيرات الدراسة
6	حدود الدراسة ومحدداتها
6	الدراسات السابقة
13	هيكل الدراسة
14	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
32-15	الفصل الثاني: مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه
16	تمهيد
17	المبحث الأول: النظام الضريبي
17	تعريف الضريبة
17	أهمية الضرائب
18	مفهوم النظام الضريبي
18	أركان النظام الضريبي
19	أهداف الضريبة والنظام الضريبي
21	خصائص النظام الضريبي الجيد
21	الإدارة الضريبية

الصفحة	العنوان
23	العوامل المحددة لكفاءة الإدارة الضريبية
25	الإطار القانوني لتحصيل الضرائب في أراضي السلطة الفلسطينية
26	المبحث الثاني: التهرب الضريبي
26	مفهوم التهرب الضريبي
26	أنواع التهرب الضريبي
27	أشكال و طرق التهرب الضريبي
29	أسباب التهرب الضريبي
31	أثار التهرب الضريبي
54-33	الفصل الثالث: أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على ظاهرة التهرب الضريبي
34	تمهيد
35	المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
35	مفهوم نظم المعلومات المحاسبية
36	المقومات الأساسية للنظام المحاسبي
37	الحاجة إلى استخدام الكمبيوتر في نظام المعلومات المحاسبي
38	مقومات نظم المعلومات الإلكترونية
41	مواصفات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
41	موثوقية المعلومات المحاسبية
43	نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين
44	القانون الضريبي المنظم لاستخدام البرامج المحاسبية المحوسبة في أراضي السلطة الفلسطينية
45	أثر استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي
47	المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والاحتيال الضريبي (التهرب)
47	مفهوم التحايل الضريبي (التهرب)
48	أنواع الإحتيال في نظم المعلومات المحاسبية
48	دور نظم المعلومات المحاسبية في التهرب الضريبي
51	أساليب تنفيذ التهرب الضريبي بواسطة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
71-55	الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات
56	تمهيد
56	منهج الدراسة
57	مجتمع الدراسة

الصفحة	العنوان
57	عينة الدراسة
57	أداة الدراسة
68	ثبات الاستبانة Reliability
70	المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
101-72	الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
73	تمهيد.
73	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة.
77	اختبار فرضيات الدراسة.
104-102	النتائج والتوصيات
102	أولا النتائج.
103	ثانياً التوصيات.
105	المراجع.
109	الملاحق.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(4-1)	درجات مقياس شبيه ليكرت الخماسي	58
(4-2)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " والدرجة الكلية للمجال	60
(4-3)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " والدرجة الكلية للمجال	61
(4-4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " موامة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية " والدرجة الكلية للمجال	62
(4-5)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " موثوقية نظم المعلومات المحاسبية " والدرجة الكلية للمجال	63
(4-6)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة إدخال البيانات " والدرجة الكلية للمجال	64
(4-7)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " والدرجة الكلية للمجال	65
(4-8)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " والدرجة الكلية للمجال	65
(4-9)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن موامة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية " والدرجة الكلية للمجال	66
(4-10)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات استبانة الموظفين والدرجة الكلية للاستبانة	67
(4-11)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات استبانة مكاتب المحاسبة والدرجة الكلية للاستبانة	67
(4-12)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة الموظفين	68
(4-13)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة منشآت الأعمال	69
(4-14)	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لاستبانة الموظفين	70
(4-15)	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لاستبانة منشآت الأعمال	71
(5-1)	توزيع عينة الدراسة حسب المعلومات العامة للموظفين	73
(5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المعلومات العامة لمكاتب المحاسبة	75
(5-3)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات استبانة مكاتب المحاسبة (وكلاء المكلفين)	77
(5-4)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "	79

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	معلومات عن مرحلة إدخال البيانات "	
(5-5)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية "	81
(5-6)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية "	83
(5-7)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن موازنة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية "	85
(5-8)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة "	87
(5-9)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة "	90
(5-10)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " موازنة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية "	93
(5-11)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " موثوقية نظم المعلومات المحاسبية "	96
(5-12)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات استبانة الموظفين	98
(5-13)	نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين و التباين الأحادي " - المعلومات العامة للموظفين	100
(5-14)	نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين و التباين الأحادي " - المعلومات العامة لمكاتب المحاسبة	101

قائمة الملحق

رقم الصفحة	الملحق	
109	الاستبانات.	(1)
118	قائمة بأسماء المحكمين.	(2)

الفصل الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول خطة الدراسة

مقدمة:

تعد الضرائب وسيلة مالية تستخدمها السلطات العامة لتحقيق أغراضها العامة، فهي النبايع التي تستقي منها الدولة الاموال اللازمة لسد نفقاتها العامة، ولما لم يصل المكلفين إلى التجرد من أنانيتهم بصورة كاملة بحيث ينظروا إلى الالتزام بدفع الضريبة كواجب وطني، لذلك فإنه من الطبيعي أن نتوقع من جانب المكلفين بدفع الضريبة رد الفعل الذي يأخذ صورة الدفاع عن مصالحهم، وذلك إما بتفادي الضريبة كلياً أو على الأقل التقليل من نطاق الاقتطاع الضريبي المفروض عليهم، ومن هنا نشأت ظاهرة "التهرب الضريبي". (الخطيب، 2000)

ومع اختفاء نظم المحاسبية اليدوية لدي منشآت الأعمال واستبدالها بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لما تتميز به تلك الأنظمة من قدرات هائلة، وفي ظل غياب إجراءات رقابية فاعلة، قد يساء استخدام تلك الأنظمة من البعض بصورٍ مختلفة منها على سبيل المثال التلاعب بالبيانات المحاسبية أو تقديم فواتير مغايرة للحقيقة، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير كاملة، وبالتالي هذا قد ينتج عنه اتساع انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، مما يفرض على الدوائر الضريبية تطوير الإجراءات والأساليب التقليدية التي اعتادوا عليها في فحص المعاملات المالية الموثقة مستندينا إلى أساليب وإجراءات حديثة تتطلب من موظف الضريبة أن يكون على دراية وخبرة عاليتين ليس فقط بالتقنيات الخاصة باستخدام تلك النظم في جميع مراحلها بدءاً بعملية إدخال البيانات ومروراً بمعالجتها وإنما أيضاً بالتقنيات الخاصة بتدقيق مخرجات تلك النظم. (العبيدي، 2012).

مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة التهرب الضريبي من المشكلات المهمة التي تواجهها السلطة الفلسطينية، لأن ظاهرة التهرب الضريبي لها العديد من الآثار السلبية منها أن التهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض حصيلة إيرادات السلطة الفلسطينية مما يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العامة وهذا بدوره يؤدي إلى المساس يسير عمل المرافق العامة وقيام السلطة الفلسطينية بوظائفها المختلفة، ويؤدي التهرب الضريبي كما ذكر (الخطيب، 2000) "إلى المساس بالعدالة الضريبية وإلى الإخلال بالمساواة بين المكلفين، حيث يخفف التهرب من عبء المتهربين بالنسبة إلى غيرهم". وقد عملت السلطة الفلسطينية منذ قدومها في منتصف سنة 1994 م على معالجة تلك الظاهرة

والحد منها واتخذت في سبيل تحقيق ذلك الهدف العديد من الاجراءات منها مثلا زيادة عدد مكاتب ضريبة الدخل حيث فتحت مكتب لتحصيل الضريبة في كل محافظة من محافظات قطاع غزة، كذلك قامت السلطة الفلسطينية بمنح اعفاءات ضريبية للمكلفين الذين يبادرون بتسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية في سبيل تشجيع جميع المكلفين إلى الالتزام بسداد ما عليهم من اقساط ضريبية، و بالرغم من تلك الاجراءات إلا أنه يلاحظ زيادة عدد المتهربين ضريبياً، لذلك تأتي هذه الدراسة للبحث في العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في قطاع غزة(العمور، 2007).

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في منشآت الأعمال العاملة في قطاع غزة ؟
والذي تتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الثغرات والعيوب في نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة من قبل منشآت الأعمال في قطاع غزة التي تسمح بالتهرب الضريبي؟
2. ما هي الاجراءات والأساليب التي يتبعها موظفي الدوائر الضريبية في كشف التهرب الضريبي في منشآت الأعمال التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟
3. ما هي الضوابط والمعايير والشروط التي يجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية حتى لا تكون اداة للتهرب الضريبي؟

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تسليط الضوء على مدي إمكانية مساهمة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في قطاع غزة
2. التعرف على الثغرات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي تساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي
3. إبراز التحديات التي يواجهها موظفي الجهاز الضريبي في كشف التهرب الضريبي في منشآت الأعمال التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
4. وضع التوصيات الملائمة في ضوء النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع ذاته وتتلخص في النقاط التالية:

1. التهرب الضريبي أصبح ظاهر عامة أو على الأقل قد تكون هكذا، لذلك وجب دراسة هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها والعوامل المساعدة على انتشارها ووضع الحلول التي تؤدي إلى الحد منها.
2. أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على أسباب ظاهرة التهرب الضريبي ولم تنطرق إلى العوامل التي تساعد في انتشارها.
3. سوف تتعكس هذه الدراسة على تطوير أداء مفتشي الضرائب فيما يتعلق بكشف التهرب الضريبي الذي يتم من خلال نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: تتسم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدم وجود ثغرات رقابية أو تقنية يمكن استخدامها في التلاعب بالبيانات المحاسبية بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$. ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

أ- لا يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة المدخلات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$.

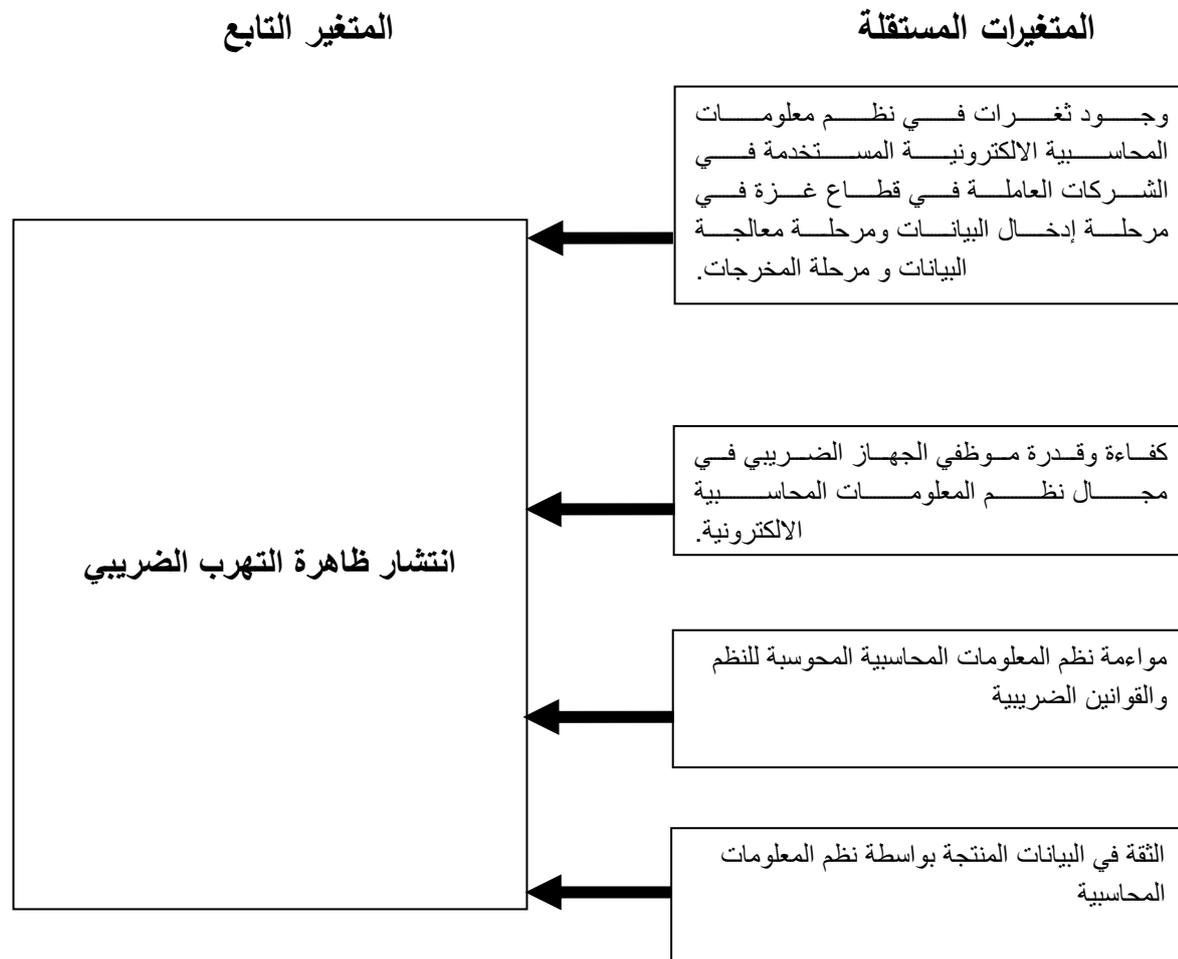
ب- لا يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$.

ت- لا يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$.

2. الفرضية الثانية: تتوفر لدى موظفي الدوائر الضريبية الخبرة الكافية في مجال استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بما يساهم إيجابياً بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

3. الفرضية الثالثة : يقوم موظفي الدوائر الضريبية بإجراءات فحص مهنية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في منشآت الأعمال الفلسطينية بما يساهم إيجابيا بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $0.05 \leq \alpha$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
4. الفرضية الرابعة : يقوم موظفي الدوائر الضريبية بالتحقق من مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في منشآت الأعمال للنظم والقوانين الضريبية بما يساهم إيجابيا بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $0.05 \leq \alpha$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
5. الفرضية الخامسة : لا تتمتع المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بثقة موظفي الدوائر الضريبية مما يساهم إيجابيا بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $0.05 \leq \alpha$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
- الفرضية السادسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي $0.05 \leq \alpha$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول " تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية ".

متغيرات الدراسة:



حدود الدراسة ومحدداتها:

تقتصر الدراسة على الموظفين في الدوائر الضريبية ومكاتب المحاسبة في قطاع غزة فقط وذلك بسبب ظروف الاحتلال التي تجعل من الصعب على الباحث الوصول إلى موظفي الدوائر الضريبية ومكاتب المحاسبة في الضفة الغربية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

• دراسة (حلاسة، 2013) بعنوان مدى ملائمة مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية لمتطلبات متخذي القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف علي مدى مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في جعل مخرجاتها من المعلومات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية يتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتلبي احتياجات متخذي القرارات، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء دراسته، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات الأولية، حيث تم توزيع استبانة لي جميع أفراد مجتمع الدراسة المتمثل في 48 شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، واهم ما توصلت له هذه الدراسة ما يلي:-

- تساهم أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ملائمة مخرجاتها مع مع المعلومات والتقارير والقوائم المالية.
- تساهم أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تقديم معلومات محاسبية واضحة ومفهومة تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات.
- تساهم أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تقديم معلومات محاسبية تتسم بالحياد وغير متحيزة وتطابق الواقع الفعلي.

وأوصت الدراسة بما يلي:-

ضرورة توفير المزيد من المتطلبات الاساسية لمخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية من المعلومات والتقارير والقوائم المالية لتساهم بشكل أكبر في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتلبي حاجة متخذي القرارات الإدارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

• دراسة (العبيدي، 2012) بعنوان مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الاردن.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في اجراء دراسته، واستخدم الإستبانة كأداة لجمع المعلومات وتحليلها بالإضافة الى مصادر المعلومات الاخرى مثل الكتب والدوريات والدراسات السابقة، وتم إجراء الدراسة على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، وتم إختيار عينة مكونة من 249 فردا من المديرون الماليون ، والمدققون الدخليون ، والمدققون الخارجيون لتمثل مجتغ الدراسة ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من اهمها ما يلي:-

- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطرة البيئية الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق في منشآت الأعمال المساهمة العامة الاردنية.
- كما كشفت الدراسة عن وجود أثر لمخاطر إدخال نظم المعلومات، تشغيل البيانات ، ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق في منشآت الأعمال المساهمة العامة الاردنية.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات أبرزها.

- التأكيد على منشآت الأعمال المساهمة العامة الاردنية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، مع الأنتباه للمخاطر البيئية الخاصة بهذه النظم لكونها تؤثر على فاعلية عملية التدقيق.
- الاهتمام بإدخال البيانات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل امن لكون مخاطرها تؤثر على فاعلية عملية التدقيق في منشآت الأعمال المساهمة العامة الاردنية.

• دراسة (حمادة، 2010) بعنوان أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال، واعتمد الباحث علي المنهج الإستنباطي في الحصول علي البيانات الثانوية المتاحة في الكتب والرسائل الجامعية والدوريات وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة، وعلي المنهج الإستقرائي الذي يقوم على تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة، وتم اجراء الدراسة على مكاتب

مراجعي الحسابات في دمشق البالغ عددها (87) مكتباً وزعت الاستبانة عليهم جميعاً ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تم ترتيبها كالتالي:-

- لضوابط الرقابة على توثيق النظام وتطويره أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.
- لضوابط الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.
- لضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.
- لضوابط الرقابة في الوصول إلى نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أثر متوسط في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.
- لضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

و في ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بما يأتي:-

- ضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص جميعاً في سورية ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة فيها؛ وذلك بهدف تقديم معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمستخدميها.
- ضرورة إجراء دورات تدريبية للعاملين في إدارة نظم المعلومات في الشركة بهدف زيادة تأهيلهم وتعريفهم بأهمية هذه الضوابط الرقابية لضمان تطبيقها على الشكل الأمثل.

• دراسة (دهمان، 2012) بعنوان فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية.

هدفت هذه الدراسة الى استعراض واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية، ومن ثم تقييم فاعليتها في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك النظم، وقد اعتمد الباحث في اجراء دراسته علي المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات الأولية للدراسة بالإضافة الى المقابلات الشخصية مع من لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة الموظفين في ورزة المالية الفلسطينية ويبلغ عددهم 172 موظف تم اختيار عينة لتمثل مجتمع الدراسة تتألف من 133 فرد، وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها ما يلي:-

- نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية فاعلة بنسبة 73% في تحقيق جودة التقارير المالية، أي انها مازالت بحاجة لمزيد من التطوير لتعزيز قدرتها علي توفير كافة متطلبات متخذي القرارات.
- ضعف الدور الرقابي للتقارير المالية المنتجة من تلك النظم، حيث انها غير قادرة على تلبية احتياجات الجهات التشريعية والرقابية للقيام بمهامها الموكلة اليها، فهي لا تشمل على نسبة التحاليل ولا مؤشرات تساعد على اكتشاف الانحرافات.
- صعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الادارات العامة لوزارة المالية والوحدات الحكومية الاخرى في جانب تبادل المعلومات والتقارير المالية الاخرى.

وأوصت الدراسة بما يلي:-

- استكمال حوسبة كافة النظم والاجراءات المحاسبية المطبقة في مختلف دوائر وزارة المالية .
- تعزيز الدور الرقابي للتقارير المالية، من خلال تدعيم التقارير المالية بنسب التحليل المالي ومؤشرات تساعد في اكتشاف الانحرافات.
- تصميم منظومة تقارير مالية تتضمن قاعدة بيانات تشمل كافة اوجه النشاط الحكومي.

• دراسة (عطية، 2008) بعنوان استخدام نظرية المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي

- هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية وتأثير نظم المعلومات المحاسبية في حل مشكلات التحاسب الضريبي، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في اجراء دراسته، وتم اجراء الدراسة في مصر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان اهمها ما يلي:-
- استخدام نظام المعلومات المحاسبية في الدوائر الضريبية المصرية يؤدي الى جودة في الاداء الفني والإداري لمصلحة الضرائب المصرية.
 - استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي الى ظهور ممول يثق في أداء مصلحة الضرائب المصرية ويلتزم بالتزامه الطوعي في اداء الضريبة.

- استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي الى ادارة ضريبية قوية متفاعلة تؤدي واجباتها وتحقق اهدافها بسهولة ويسر واختيار عينة الفحص على أساس من العدالة واليقين وزيادة الحصيلة وضبط المنحرفين.

وأبرز ما التوصيات التي ذكرها الباحث هي:-

- يوصي الباحث الى مزيد من الدراسات حول نظام المعلومات المحاسبية بغرض تقليل المشكلات الضريبية والإفصاح عنها مع العمل على انشاء شبكة معلومات قومية للربط بين جميع المصالح الحكومية لتحقيق تدفق المعلومات والعمل على وجود سياسة ثابتة للمصلحة لا تتغير بتغير الافراد والقيادات.

• دراسة (محمد، 2008) بعنوان استخدام دلالات الأرقام كأداة لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية بهدف تطوير الفحص الضريبي.

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام مدلولات الأرقام كمؤشرات للاستدلال لزيادة فاعلية منفعة المعلومات المحاسبية، وذلك ليكون لدي مصلحة الضرائب من الادلة والقرائن ما يساعدها في الحكم على مدى صحة هذه المعلومات بهدف تطوير الفحص الضريبي، واعتمد الباحث في دراسة وتحليل وعرض مشكلة البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وقد تم إجراء الدراسة في مصر، ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:-

- جودة المعلومات المحاسبية لها اثر على متخذي القرارات، والتي تكون لها دور في تجنب أو تخفيض ظاهرة تردد متخذ القرارات، والأسباب التي ادت إليها سواء داخل منشأة الاعمال أو للجهات الرقابية مثل الضرائب.
- الإفراط في المعلومات المعروضة في قوائم المركز المالي أمر غير مستحب لأن عرض معلومات غير مهمة سوف يخفي معلومات أخرى قد تكون هامة لمتخذي القرارات.
- إن استخدام دلالات الأرقام يعطي مؤشرا لمأمور الفحص الضريبي عن مدى صدق الدفاتر والسجلات والإقرارات المقدمة من المنشأة.
- اعتماد مأمور الضرائب على الكم على حساب الكيف عند القيام بعملية الفحص الضريبي يؤدي إلى قصور في عملية الفحص، وان هذه القصور يؤدي إلى زيادة حالات التهرب الضريبي.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان ابرزها ما يلي :-

- ضرورة استمرار الدراسات المحاسبية في مجال قياس منفعة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، وذلك بهدف ربط بيانات القوائم المالية وما يرتبط بها من تكيفات محاسبية.
- عمل برامج تدريبية لماموري الفحص الضريبي.
- أن يتوفر لدى مأمور الفحص الضريبي القدرة والمهارة في إعداد التقارير، و القدرة علي التحليل واستخراج المؤشرات.

• دراسة (الحسيني، 2007) بعنوان مدي الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية، دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال المساهمة العامة والخاصة

هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كانت الشركة المساهمة تحتفظ بأنظمة محاسبية، والتعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت دائرة ضريبة الدخل تقوم بفحص أساليب الرقابة للبرامج المحاسبية وتأثير ذلك على عملية التقدير، و تأثير تنظيم مهنة المحاسبة على عملية التقدير. وما هي طريقة التقدير الأكثر استخداما من قبل دائرة الضريبة على منشآت الأعمال المساهمة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء دراسته، واستخدم الباحث المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والدوريات و التقارير التي تصدر عن دائرة الضريبة في بناء الإطار النظري من دراسته، واستخدم الإستبانة والمقابلات الشخصية لجمع المعلومات الاولية للدراسة، وتم اجراء الدراسة في فلسطين على الشركات المساهمة الخصوصية البالغ عددها 658 شركة حيث تم توزيع الإستبانة علي مفتشي الضرائب وعددهم 63 مفتش لسؤالهم عن تلك الشركات ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:-

- هناك المشكلة في المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة أنها لا تتمتع بالمصادقية .
- أن البرامج المحاسبية المحلية التي تستخدمها منشآت الأعمال المساهمة، توجد به عيوب رقابية جدية.
- دائرة الضريبة لا تقوم بفحص أساليب الرقابة المستخدمة في البرامج المحاسبية.
- المحاسبين لا يلتزمون بقواعد السلوك المهني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

- ضرورة تطبيق قانون العقوبات على المحاسبين الذين يقومون بالمساعدة على التهرب الضريبي.
- على دائرة الضريبة التأكد من أن البرامج المحاسبية لديها أساليب رقابة فعالة.
- ضرورة ترخيص البرامج المحاسبية لدى الجهات الحكومية.
- على دائرة الضريبة مطالبة منشآت الأعمال المساهمة الخصوصية بتسجيل البرامج المحاسبية وما يتعلق بها لدى دائرة ضريبة الدخل.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

- دراسة Yukcu. Suleyman and Gonen seckin , (2012) بعنوان "**Fraud auditing in electronic accounting practice**"

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التحايل المحاسبي باستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية الذي تمارسه ادارة منشآت الأعمال في تركيا، وهدفت أيضا إلى اظهار التحديات الجديدة على مهنة مراجعة الحسابات في ظل التطور الهائل و المتسارع في تكنولوجيا المعلومات، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات كان اهمها:-

- أنه ينبغي وضع البنية التحتية القانونية المتصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة الإلكترونية.
- يجب على مدققي الحسابات أن يتمتعوا بمستوى معين من المعرفة والخبرة لأداء عمليات المراجعة في بيئة المعلومات الإلكترونية.
- سوف يكون من المفيد تدريس مساقات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات لطلاب كليات المحاسبة مثل تعلم لغات البرمجة ذات الصلة مثل (ETA، LOGO، NETSIS، وما إلى ذلك)، واعتماد تقنيات التدقيق المحاسبي لهذا البرنامج.

- دراسة Bressler (2011)، بعنوان "**The role of forensic accountants in fraud investigations**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يؤديه المحاسبين الذين يكلفون من قبل المحاكم في التحقيق في قضايا الاحتيال، حيث أوضحت هذه الدراسة أن معظم قضايا الاحتيال في المحاكم الامريكية تتضمن بيانات محاسبية، وخصوصا البيانات الحاسبية التي يتم التلاعب فيها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشتى أنواعها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات نذكر اهمها وهي كالتالي:-

- اغلب قضايا الاحتيال في المحاكم هي اساسا قضايا تلاعب البيانات المحاسبية

• يتم التلاعب في البيانات المحاسبية بواسطة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، بسبب ما تشتمله تلك الأنظمة من عناصر تجعل من عملية التلاعب في البيانات المحاسبية عملية سهلة.

• يجب على المحاسبية الذين يعملون كمدققين حسابات، أو محكمين ماليين، أن يكونوا على دراية تامة ببرامج المحاسبة الإلكترونية، وأن يكونوا متمكنين في طرق استخدام تلك البرامج، والتدقيق على مخرجاتها، وجمع الأدلة المالية من المعلومات في تلك النظم.

• دراسة (Ainsworth، 2008) بعنوان **ELECTRONIC TAX FRAUD – ARE THERE “SALES ZAPPERS” IN JAPAN?**

هدفت هذه الدراسة إلى تسلط الضوء على التهرب من دفع الضريبة و الطرق التي يستخدمها أصحاب منشآت الأعمال في اليابان لخداع موظفين الضرائب، وبينت هذه الدراسة أن من أكثر طرق التهرب الضريبي انتشارا في اليابان وأخطرها هي تلك التي تتم عن طريق التلاعب بفواتير المبيعات النقدية في نقاط البيع في محلات بيع التجزأة و التي تتم بواسطة برامج مثل Phantom و Zapper، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر منها التالي:-

- على دائرة الضرائب أن تدرك الخطر الجدي لبرامج المحاسبة في عملية التهرب الضريبي على الدخل الوطني، و أن تضع الحلول لمواجهة تلك المشكلة.
- يجب أن لا يسمح بتداول أي من البرامج المحاسبية قبل حصولها على رخصة من الدوائر الضريبية.
- يجب أن يتم وضع اجراءات تنظيمية تضبط عملية استخدام البرامج المحاسبية.

هيكل الدراسة:

- الفصل الأول: الاطار العام للبحث
- الفصل الثاني: مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه
- الفصل الثالث: أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على ظاهرة التهرب الضريبي
- الفصل الرابع: طريقة واجراءات البحث
- الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات و النتائج والتوصيات

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لتتناول بالبحث والتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الحد من تفشي ظاهرة التهرب الضريبي في قطاع غزة، من وجهة نظر مفتشي الضريبة، ومن وجهة نظر مكاتب المحاسبة، ومن ناحية الضعف في تلك البرمجيات، وتناقش العوامل التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة، مثل وضع ضوابط لترخيص برامج المحاسبة المستخدمة في قطاع غزة و توسيع وتعميق الاجراءات التي يقوم بها موظفي الدوائر الضريبية في فحص تلك النظم في منشآت الاعمال الفلسطينية، وقد قام الباحث من أجل أن تتحقق أهداف البحث ويتم اختبار فرضياته بشكل دقيق بصياغة وتصميم استبأنتين تم توزيع واحد علي الموظفين والثانية علي مكاتب المحاسبة، وتم استعراض القوانين المنظمة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال الفلسطينية كما تم عمل مقابلات للمدراء في الدوائر الضريبية من أجل استكشاف مواطن الخلل أن وجدت ووضع التوصيات الملائمة لمعالجتها.

الفصل الثاني

مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه

تمهيد

المبحث الأول : النظام الضريبي

- تعريف الضريبة.
- أهمية الضرائب.
- مفهوم النظام الضريبي.
- أركان النظام الضريبي.
- أهداف الضريبة والنظام الضريبي.
- خصائص النظام الضريبي الجيد.
- الإدارة الضريبية.
- ماهية الإدارة الضريبية.
- العوامل المحددة لكفاءة الإدارة الضريبية.
- كفاءة الجهاز الإداري.
- الإطار القانوني لتحصيل الضرائب في أراضي السلطة الفلسطينية .

المبحث الثاني : التهرب الضريبي

- مفهوم التهرب الضريبي.
- أنواع التهرب الضريبي.
- أشكال و طرق التهرب الضريبي .
- أسباب التهرب الضريبي .
- أثار التهرب الضريبي.

تمهيد

احتلت الضرائب مركزا متميزا في الدراسات المالية إذ كانت الضريبة ولا زالت الوسيلة الرئيسية والمهمة في تحقيق أهداف الدولة في العديد من دول العالم وخاصة الدول ذات الموارد والثروات الطبيعية والصناعية المحدودة ، ليس لاعتبار الضريبة إحدى المصادر الرئيسية للتمويل فحسب بل أيضا كوسيلة إستراتيجية فاعلة تمكن الدولة من التدخل الإيجابي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث تسهم الأموال المحصلة من الضرائب في تمويل نفقات الدولة لكافة القطاعات كالصحة والتعليم والخدمات الأخرى ورفع مستوى البنى التحتية وتدعيمها وتنشيط السياسات الاقتصادية كدعم سلع أو قطاعات أو أنشطة اقتصادية معينة أو تحسين الدخل الفردي وبرامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين وتوفير فرص العمل ومعالجة أزمة البطالة. ومع توسع نطاق وأنواع الضرائب نتج عنه ظاهرة خطيرة سميت بالتهرب الضريبي والتي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول وهذه الظاهرة تحول دون تحقيق الدولة لأهداف سياستها الاقتصادية والاجتماعية (كاظم، 2013). وحيث أن جوهر موضوع بحثنا هو ظاهرة التهرب الضريبي ودراسة أحد العوامل التي تؤثر على تلك الظاهرة فإنه ليتم فهم تلك الظاهرة بشكل واسع ومعقد فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. يتحدث المبحث الأول عن مفهوم الضريبة ، النظام الضريبي، الإدارة الضريبية، أهداف الضريبة و الإطار القانوني لتحصيل الضرائب في أراضي السلطة الفلسطينية ويتناول المبحث الثاني موضوع التهرب الضريبي.

المبحث الأول: النظام الضريبي

تعريف الضريبة :

اختلف الفقهاء والمفكرون والاقتصاديون في تعريفهم للضريبة وذلك بسبب تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد عرفت بأنها اقتطاع مالى من ثروة الأشخاص تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون مقابل خاص يحققه دافعها وذلك بهدف تحقيق هدف عام (أبو حشيش، 2004)، وعرفت بأنها مبلغ من النقود يدفعه الأفراد، سواء كانوا طبيعيين، أو معنويين، جبراً إلى الدولة لتغطية النفقات العامة، دون أن يكون هناك مقابل لها (الشواربي، 1997)، كما عرفت بأنها مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، تأخذ بصورة مبلغ من النقود، يؤديه الممول (المكلف) جبراً، وبصفة نهائية، من دخلة وأرباحه التي يحققها، بغض النظر عن النفع الذي يعود عنه في مقابلها (الجندي، 2000) وعرفها آخرون بأنها فريضة مالية إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بدفعها نقدًا أو عينًا دون مقابل مباشر لتمكين الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق أهداف المجتمع، كما عرفت بأنها اقتطاع مالى في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة، تبعاً لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك (عبد المجيد، 2005).

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الفرد يدفع الضريبة ليس من أجل النفع الذي يعود عنه بالذات، ولا بقدر هذا النفع، ولكن بصفته مواطن يخضع لسلطة الدولة وما ترتبه هذا الدولة مناسباً في تضامن أفراد المجتمع وتحقيق سياساتها الاقتصادية والمالية و سيادة الدولة وسلطتها عليهم.

أهمية الضرائب:

تلعب الضرائب دوراً مهماً أساسياً في تسيير أمور الدولة الحديثة فهي الممول الرئيسي لأنشطتها ولماوزنتها القومية، كما أنها تستخدم لتوجيه الاقتصاد القومي، ولها أثر في السياسات المالية وكذلك في الفلسفة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تعتبر الإيرادات الضريبية أهم موارد السلطة الوطنية الفلسطينية المحلية حيث تشكل حصيلة الضرائب الجزء الأكبر من الإيرادات في معظم دول العالم، غير أن التركيز على الضرائب يختلف من دولة لأخرى وذلك وفقاً للنظام الاقتصادي القائم ومدى توافر الموارد الاقتصادية. ويرتبط اختيار النظام الضريبي بمعرفة الدولة والمسؤولين فيها عند إعداد النظام الضريبي بسائر الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وبذلك فإن الدولة الرأسمالية تركز على الضرائب المباشرة في حين الدولة الاشتراكية تركز على

الضرائب غير المباشرة، أما الدول النامية فلا يوجد لها هيكل ضريبي واضح يميزها، فالبعض يركز على الضرائب المباشرة والبعض الآخر يركز على الضرائب غير المباشرة، ويرجع هذا القصور إلى أسباب متعددة ولعل أهمها قلة الوعي الضريبي وضعف المقومات الفنية للأجهزة الضريبية (أبوشعبان، 2005).

مفهوم النظام الضريبي:

للنظام الضريبي مفهومأن حسب مضمون التعبير الفرنسي، مفهوم واسع وآخر ضيق.

يمثل المفهوم الواسع مجموع العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى كيان (أو وجود) ضريبي معين . ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه باختلاف النظام السياسي والاقتصادي السائد. أما المفهوم الضيق فهو مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي، في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل (البطريق وآخرون، 2000).

ويرى الجليلاتي أن النظام الضريبي يمثل مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق أهداف معينة حسب قواعد ومقومات وإجراءات محددة، وتتكون مقوماته من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي والإدارة التنفيذية وهي التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الإدارة التشريعية وإصدار التعليمات التنفيذية له والجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب المتوجبة الدفع على المكلفين (الجيلاتي، 2000).

أركان النظام الضريبي:

يقوم النظام الضريبي على ركنين رئيسيين هما الهدف والوسيلة.

- الهدف:

النظام الضريبي في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة يسعى لتحقيق الأهداف التي رسمتها الدولة تبعاً لفلسفتها ونظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وبذلك يكشف النظام حقيقة الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقه من وراء الدور الذي تريد للضرائب أن تؤديه في فترة تاريخية معينة (سعد، 1998).

- الوسيلة:

وهي تمثل النظام الضريبي بمعناه الضيق ، وفق التعبير الفرنسي وتقوم على عنصرين هما العنصر الفني ، والعنصر التنظيمي و تشمل القواعد القانونية والأنظمة والتشريعات ، وهيكلية وأنواع الضرائب ، والجهاز الضريبي الإداري التنفيذي المكلف بتقدير وتحصيل الضريبة (البطريق وعثمان، 2000)

أهداف الضريبة والنظام الضريبي:

تمثل الضرائب المورد الأساسي من موارد الدولة وموازنتها ،لتغطية نفقاتها العامة ، وقد تطورت أهمية الضرائب بتطور دور الدولة ووظيفتها، " فلم تعد الضريبة تقتصر على الغرض المالي وحده وهو تغذية الخزنة العامة اللازمة لسد نفقاتها العامة بل أصبحت تهدف إلى أغراض وأصل احات اجتماعية واقتصادية وغيرها مثل إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، تشجيع النسل في الدول قليلة السكان، وتشجيع الاستثمار وتوجيهه إلى المشاريع التي ترغب بها الدولة" (الحاج موسى، 1998) ، أي أن الضريبة أصبحت أداة تخطيط اجتماعية واقتصادية ، باعتبارها أداة فعالة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية للدولة .وفيما يلي بيان لهذه الأهداف:

الهدف التقليدي (المالي):

الهدف المالي أحد الأهداف الرئيسية الهامة لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزنة الدولة، إحدى غايات السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب، بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية (شامية و الخطيب، 1997).

الأهداف الاقتصادية:

لما كانت الضرائب أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية للدولة، فإن الغرض منها مرتبط بالنظام الاقتصادي السائد لديها، ففي النظام الرأسمالي والذي يقوم على الحرية وعدم التدخل، يتم استخدام الضرائب لقيام الدولة بالتدخل بطريق غير مباشر في توجيه الاقتصاد القومي، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن نواحي التدخل التي تقوم بها:

1- تشجيع الاستثمار وتوجيهه لمشاريع أنتاجية تحتاجها الدولة، وذلك بمنح إعفاءات كلية أو جزئية لهذه المشاريع، وبفرض ضرائب على استيراد السلع المماثلة، حماية لهذه المشاريع والمنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية، وكذلك بإعفاء صادراتها للخارج.

كما تستخدم الضرائب في مساعدة القطاع الخاص في مواجهة الأزمات، وفي إنشاء مشاريع ذات منافع اقتصادية واجتماعية.

2- توجيه الاستهلاك والطلب على السلع: بزيادة أو تقليل ورفع الضريبة عن سلعة ما يتم تشجيع أو تقليل استهلاك هذه السلعة مع مراعاة مرونة الطلب لهذه السلعة، وفي ذلك توجيه الفرد لتحديد نسب الدخل الموجه للاستهلاك والجزء الموجه للادخار ومن ثم الاستثمار، أي دفع الأفراد لتوفير جزء من الدخل للادخار بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج .

3- تنظيم الاقتصاد القومي من خلال استخدام الضرائب يتم التحكم والتأثير على العرض والطلب في فترات الرواج والكساد، وفي توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وكذلك تستخدم الضرائب في معالجة التضخم من خلال التحكم في عرض النقود حيث يتم زيادة النسب الضريبية بهدف امتصاص الفائض في كمية النقود، والتأثير على القوة الشرائية لدخل الفرد، ومن ثم كبح جماح التضخم (صيام وآخرون، 1997).

الأهداف الاجتماعية:

تستخدم الضرائب لتحقيق الأهداف الاجتماعية ومن هذه الأهداف:

-إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، حيث يتم فرض ضريبة نسبية تصاعديّة على الدخل، فيخضع ذوي الدخل المرتفع لمعدل ضريبي أعلى من النسب التي يخضع لها ذوي الدخل المنخفض، مما يؤدي إلى تقليل حدة التفاوت في مستويات الدخل بين الأفراد، كما يتم تمويل نفقات الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة من الضريبة لمصلحة الدخول المتدنية.

- توجيه الاتجاهات الاجتماعية لأفراد الشعب لخدمة سياسات الدولة الاجتماعية، مثل إعفاء الإعاقة للأولاد لتشجيع النسل، ومنها إعفاء التبرعات للجمعيات الخيرية لتشجيع التكافل الاجتماعي، وكذلك في توجيه الفرد لاستهلاك سلع معينة وترك تدأول سلع أخرى قد تسبب للفرد والمجتمع ضرر غير مرغوب فيه، كفرض ضريبة عالية على استيراد الدخان، والمشروبات الروحية. كما تستخدم لأغراض حماية البيئة ومكافحة تلوثها، حيث يتم فرض ضرائب خاصة على الورش والمصانع التي تخرج من العادم ما يضر بالبيئة ويلوثها، أو يتم إعفاء الآلات والمواد التي تستخدم في تنقية ومكافحة تلوث البيئة من الضرائب الجمركية (طعمة، 2001).

الأهداف السياسية:

تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف الدولة السياسية، حيث تقوم الدولة بمنح مزايا ضريبية تفضيلية لدول ترغب في إقامة علاقات سياسية مميزة معها، فتقوم بتخفيض الضرائب على

المعاملات التجارية بينها، كما قد تفرض ضرائب على منتجات دول أخرى، عقاباً لها في حالة تردي العلاقات السياسية، وتعارض مصالحها السياسية معها. وكذلك قد تفرض الدولة ضرائب معينة في أوقات الحروب، ونتيجة لأوضاع سياسية داخلية تتطلب زيادة النفقات لخدمة النظام السياسي القائم في الدولة (البطريق وعثمان، 2000).

خصائص النظام الضريبي الجيد :

ولكي يحقق النظام الضريبي الأهداف المرسومة وبفاعلية ، يجب أن يتميز بالخصائص التالية(سعد، 1998):

1. وضوح الأنظمة والتشريعات والقوانين .
2. تحقيق العدالة والمساواة في فرض، وتقدير، وتحصيل الضريبة.
3. مراعاة ظروف المكلف من حيث المقدرة التكلفة، ومن حيث الملاءمة في وقت وطريقة الدفع، والضغط النفسي المترتب على فرض الضريبة.
4. وجود جهاز ضريبي كفء ومنظم ونزيه والاهتمام برفع المستوى الفني (بالدريب) والمادي (رواتب وحوافز) للعاملين بالجهاز الضريبي.

بالإضافة لملاءمته للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبيئة التي سيعمل فيها، مع ضرورة المراجعة المستمرة للمستجدات والمتغيرات التي تتطلب مراجعة النظام الضريبي تبعاً لها، وهو ما تعمل به الدول التي تقوم على التخطيط والدراسة العلمية.

الإدارة الضريبية:

ماهية الإدارة الضريبية:

تعرف الإدارة لضريبية بأنها الإدارة المكلفة بتنفيذ القوانين الضريبية، وحماية حقوق الدولة وحقوق الممولين، من خلال ضمان سلامة تطبيق القوانين دون إجحاف أو تفريط، ومن خلال اقتراح التشريعات والتعديلات الضريبية بما يحقق ويرفع من كفاءة النظام الضريبي في خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. كما يقصد بها وزارة المالية والدوائر الضريبية التابعة لها وجميع الوحدات والأقسام التي تنبثق عنها في مختلف الأماكن الجغرافية والوظيفية والتي تقوم بتنفيذ القانون الضريبي، من خلال فرض وتقدير وتحصيل الضريبة وتوريدها للخزانة العامة للدولة (عبد العزيز، 2002).

الإدارة الضريبية هي الجهاز الإداري للضريبة والذي يمثل ركناً أساسياً من أركان النظام الضريبي، فهي المحور التنفيذي والذي يقع على كاهله تطبيق القانون، وتنفيذ السياسة الضريبية، من خلال التقدير والتحصيل والمتابعة (سعد، 1998).

فالنظام الضريبي يمثل مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق أهداف معينة حسب قواعد ومقومات وإجراءات محددة، وتتكون مقوماته من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي والإدارة التنفيذية وهي التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الإدارة التشريعية وإصدار التعليمات التنفيذية له. لذلك فإن كفاءة الإدارة الضريبية مطلب رئيسي لكفاءة النظام الضريبي، حيث أنها المسؤولة عن تنفيذ السياسة الضريبية وتطبيق القانون الضريبي لتحقيق الأهداف المخططة من وراء النظام الضريبي، وهذا مرهون بضمان عدالة التنفيذ خاصة في عملية التقدير والتحصيل للضريبة (الجليلاتي، 2000).

فمهما وضع من مبادئ وأسس للعدالة والمساواة وإحكام النصوص الضريبية والتي تحدد الالتزام الضريبي على المكلفين، ومهما وضع من حوافز تشجيعية وإعفاءات في محاولة لتحقيق الالتزام من قبل المكلفين، للوصول لأهداف السياسة الضريبية فإن ذلك لن يجدي نفعاً، وسيبقى مادة بلا روح في غياب إدارة ضريبية تمتلك الكفاءة والقدرة على تنفيذ السياسة الضريبية بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة. وهذا ما حدا بالجمعية الاقتصادية الأمريكية إلى القول بأن أصل اح وتحسين الإدارة الضريبية كفيل بأصل اح النظام الضريبي في أمريكا دون الحاجة إلى تعديل التشريع الضريبي وأنتظار ذلك التعديل (عبد العزيز، 2002).

ويعتبر ضعف الجهاز الإداري الضريبي سبباً مهماً من أسباب ضعف النظام الضريبي، وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المرسومة له، فالأداء غير الكافي للنظام الضريبي، يعود لضعف في بنية النظام والنات تطبيقه مما ينعكس على مردوده وعلى عدم توفر أسس العدالة الضريبية فيه "ويعود ذلك لسببين: الأول تشريعي، والثاني تنفيذي ناتج عن ضعف تطبيق التشريع الضريبي والذي يعود لضعف الوعي لدى المكلفين، وعدم فعالية الإدارة الضريبية في فرض الأنضباط الضريبي بسبب ضعف صلاحيات الجهاز الضريبي في مكافحة التهرب الضريبي، ولأسباب قانونية، ولعدم وجود جهاز استعلامات ضريبي لتوفير المعلومات اللازمة عن المكلفين وأنشطتهم، وعدم وجود شبكة لنظم المعلومات المحوسبة تغطي جميع المحافظات والمناطق الجغرافي (البيطار، 2001).

العوامل المحددة لكفاءة الإدارة الضريبية:

تتوقف كفاءة الجهاز الإداري الضريبي على ما يلي:

1- النواحي التنظيمية:

يجب أن تكون الهيكلية كاملة للدائرة مصممة بحيث تمنع التهرب الضريبي من قبل المكلف، وهذا يتطلب أن يكون المكلف في موضع يرى فيه حقيقة كفاءة الدائرة. ويجب ألا تكون الإدارة والسلطة مسألة ذات أهمية واعتبار لتحقيق كفاءة الإدارة وقدرتها الوظيفية. أو في حالة عدم تخصيص الموظفين بعناية، أو في حالة تسيير الجهاز الإداري بشكل غير كفاء، أو العمليات الوظيفية غير معرفة بدقة. كما يجب أن يُعلم أن عملية التقدير لتحديد الالتزام الضريبي لا يمكن أن تكون مجرد إجراء روتيني، فإن تصنيف الأفراد والوظائف والاختبارات الفعالة للرقابة على الموظفين والمهام الوظيفية، والملاءمة للموظفين، والتدريب المستمر للعاملين لإكسابهم المهارات والمعرفة المتعلقة بأوجه النشاط والبياديين المختلفة ذات الصلة بالوظائف والمهام المتعلقة بالمعاملات والعمليات الضريبية، اعتبارات حيوية وضرورية لضمان كفاءة المنظمة الضريبية ولتطوير الأداء فيها لتحقيق الأهداف المرسومة. لذلك على الإدارة الضريبية أن تنشئ وحدات مهمة لتتعامل مع إرجاعات التجار الأفراد ومنشآت الأعمال بطريقة متخصصة جداً، تريح الممول وتخفف من الأعباء وتشعره باهتمام الإدارة وحرصها على مصلحته، وأن تحصيل حق الدولة يجب أن يتم دون إجحاف بالمكلف ودون إضرار بمصالحه وإعاقة إنجاز معاملاته وتعطيل وقته. وإضافة لذلك هناك حاجة لقطاع مهم داخل وحدة التدقيق للتحقق من التقصير والخداع من قبل المكلف بالنظر لتنفيذ الالتزام، ولتمييز وتعزيز طاقم الوحدات بأفراد مدربين جيداً ولديهم الخبرة من خلال عمليات التدريب المستمرة في المكاتب وفي حقل التدقيق ومراجعة الحسابات، العلاقات العامة ووظائف أخرى متنوعة تهم الدائرة (الطو، 2005).

2- العنصر البشري :

يعتبر العنصر البشري المورد الأساسي في المنظمة والذي يتوقف على كفاءته تحقيق الأهداف المرسومة للمنظمة بفعالية، لذلك فإن الاهتمام بهذا العنصر ورفع كفاءته وتطويره وتمميته ضرورة حتمية لنجاح المنظمة و للارتقاء بأداء أفراد الجهاز الإداري للضريبة ولا بد من الاهتمام بعملية الأنتقاء أو الاختيار، ثم الاهتمام بالبنية التدريب واستمرارها (عبد العزيز، 2002).

مواصفات وأسس اختيار العنصر البشري (موظفي الضرائب):

أن الاختيار الجيد للموظفين يعتبر اللبنة الأولى لبناء منظمة ناجحة ويرجى أن تتميز بالكفاءة، فالعنصر البشري هو الأساس الذي سينفذ ما يتقرر من أهداف وسياسات وخطط ومشاريع وبرامج. لذلك تعتبر عملية أنتقاء الموظفين نقطة الارتكاز الأساسية في أصل اح أي جهاز ضريبي باعتبار الموظف هو عماد هذا الجهاز (الحلو، 2007).

ومن الخصائص التي يجب توافرها في موظف الضريبة(عبد العزيز، 2002):

- الصفات الخلقية: ومن أهمها الأمانة والعفة والقناعة والعدالة .
- الصفات الشخصية: أن يتمتع بالشجاعة والقدرة على الإقناع وعلى إصدار حكماً موضوعياً ومحايذاً يعطي كل من الممول والخزانة العامة حقه دون خوف.
- النواحي السلوكية: يجب أن يتميز موظف الضريبة بقدرته على تفهم النواحي النفسية والآثار التي تتركها الضريبة على الممول، ويكون لديه فهم ومعرفة بما يعرف بعلم النفس الاجتماعي الضريبي، فهو يمثل الواجهة التي تمثل الدولة أمام الجمهور، وعلنه يقع عبء إرساء دعائم الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، والتي تعتبر أحد دعائم نجاح الإدارة الضريبية، وعليها يتوقف تعاون المكلف، وإفصاحه طواعية عن حقيقة دخله وعدم التهرب من الالتزام الضريبي وهذا من أهم الأهداف التي من المفترض أن تسعى الإدارة الضريبية لتحقيقه.
- المعرفة العلمية والتأهيل: من المؤهلات الأساسية المطلوبة في موظفي الضريبة، المعرفة المحاسبية والتدقيق، والقانون وهذا فيما يخص المفتش بصفة خاصة والذي غالباً ما يكون من خريجي كلية التجارة وبصفة خاصة من تخصص المحاسبة، هذا بالإضافة لنواحي مختلفة من المعرفة كالحاسوب والاقتصاد.

لذلك عند الاختيار يشترط أن يتم إجراء اختبارات للمرشحين تتناول هذه النواحي والتي تشمل النواحي العلمية من خلال اختبارات، وكذلك إجراء اختبارات سيكولوجية وإجراء مقابلات للتحقق من الخصائص الشخصية والسلوكية وملاءمة المتقدم لمتطلبات الوظيفة.

وبعد عملية الاختيار يجب القيام بعملية التدريب والإعداد للموظف وتأسيسه جيداً للقيام بالوظيفة، ووضعه في المكان المناسب وخاصة المفتش، فالمفتش يعتبر ذو أهمية محورية في الإدارة الضريبية لذلك يجب تأسيسه وإعداده جيداً، لبناء شبكة قوية وممتينة لإدارة العمل الضريبي والذي يعتبر المفتش العنصر الرئيسي له ووظيفته الوظيفة الأساسية لهذه الإدارة كما يجب الاهتمام بتحسين شروط العمل المادية والمعنوية، المتعلقة بالراتب والحوافز، وظروف العمل، يجب

على الإدارة الضريبية أن تحسن خدماتها لمثل هؤلاء الأفراد بشكل يؤدي إلى تحقيق الكفاءة، فإن التركيز على رفع مستوى معيشة العاملين من شأنه، وعلاوة على رفع مستوى أدائهم الإداري، أن يساهم بقسط كبير في سد ذريعة هامة للإفساد والفساد، كظاهرة خطيرة تهدد المجتمع بصورة عامة، أخلاقياً ومادياً، بما ذلك الاقتصاد (الحو، 2005).

الإطار القانوني لتحصيل الضرائب في أراضي السلطة الفلسطينية :

ترتبط حماية المال العام بشكل أساسي ووثيق بوجود إطار قانوني وبيئة مؤسسية سليمة تتسم بقيم النزاهة ونظم الشفافية وأجهزة رقابة قوية وفاعلة. نصت المادة رقم 79 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن " فرض الضرائب العامة والرسوم وتعديلها و إلغائها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى احد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة في القانون " . وعطفا على ذلك فإن أية محاولة للتخلف عن دفع الضريبة الواجبة هي مخالفة للقانون، وتعد جريمة يعاقب عليها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004 وتعديلاته، الذي نص على بعض العقوبات والغرامات بحق كل من يحاول التهرب من دفع هذه الضريبة المستحقة، هذا إلى جانب العقوبات التي نص عليها قانون العقوبات الفلسطيني رقم 16 لسنة 1960 في هذا المجال، يضاف إلى ذلك الإجراءات التي منحها قانون تحصيل الأموال الحكومية رقم 6 لسنة 1952 وتعديلاته للدولة في تحصيل كافة أنواع الأموال العامة المتحققة لها، سواء الضرائب والرسوم والغرامات و أية ذمم مالية أخرى، حيث فرض هذا القانون على المكلفين دفع ما تحقق من أموال في ذممهم، ووضع هذا القانون عددا من الإجراءات يتوجب على الجهة المسؤولة عن الجباية القيام بها بما فيها الأنداز خلال عشرة أيام بالدفع، وصولا إلى بيع المقتنيات والموجودات واستيفاء حق الدولة (علونه، 2011).

المبحث الثاني: التهرب الضريبي

مفهوم التهرب الضريبي:

وردة العديد من التعريفات في علم المالية لمفهوم التهرب الضريبي فقد عرفه (وهبة، 2010) " عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف، ويكون ذلك إما جزءا منها أو كل النسبة المفروضة عليه، ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل غير مشروعة." وعرفه (الخطيب، 2000) " تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلته الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها".

وفي فلسطين لم تتطرق القوانين إلى وضع تعريف محدد وواضح للتهرب الضريبي إنما لجأت إلى تعداد الحالات التي يعتبر إثبات أحدها تهرباً صريحاً من الضريبة، وخيراً فعل بعدم تحديده لمعنى التهرب الضريبي تاركاً المجال للقضاء والفقهاء في تعريف المقصود، كون وضع تعريف محدد لها قد يحصر الفقه والقضاء لعدم التوسع فيها، وكما نعرف فإن العقل البشري يسعى وباستمرار لإيجاد الوسائل الجديدة للتهرب، التي قد لا يمكن احتوائها إذا وضع تعريف محدد (علونه، 2011).

أنواع التهرب الضريبي:

يتم التفريق عادة في التهرب الضريبي بين تهرب مشروع ويعرف بالتجنب الضريبي أو التملص الضريبي، وتهرب غير مشروع ويطلق عليه الغش المالي، وعلى هذا تنحصر صور التهرب من الضريبة في شكلين أولاهما التهرب المشروع والذي لم يجرمه القانون ولم يضع عليه أية عقوبة وثانيهما التهرب غير المشروع والذي جرمه القانون ووضع على من يقوم بارتكابه عقوبات معينة لأن هذا الفعل يتضمن في طبيعته مخالفة لقواعد وأحكام القانون.

أولاً: التهرب المشروع (تجنب الضريبة):

هو تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية منشآت الأعمال. (كاظم، 2013).

"وقد يقصد المشرع من وراء التمييز في المعاملة الضريبية بين أوجه النشاط المختلفة إلى اجتذاب الأفراد نحو نشاط معين سعياً وراء تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق هذا النوع من التهرب للشخص بالاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص في استنباط طرق التحايل مستندين في ذلك إلى خلل أو ثغرة في النصوص القانونية" (الخطيب، 2000).

ثانياً: التهرب غير المشروع

هو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمداً لأحكام القانون الجبائي قصداً منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه ، أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب ، أو إعداد سجلات وقيود مزيفة ، أو الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها (كاظم، 2013).

أشكال و طرق التهرب الضريبي :

وفي سبيل تهرب المكلف من الضريبة فإن ه يلجأ للإستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لمعرفة طرق التحايل، الذين يستندون بدورهم إلى خلل أو ثغرة في النصوص القانونية، أو استخدام أي وسيلة مشروعة كانت أو غير مشروعة تساعد في تخفيض الوعاء الضريبي، وقد قدم الباحثين في مجال التهرب الضريبي صور مختلفة للتهرب الضريبي ، فقد ذكر (وهبة ، 2010) من صور التهرب الضريبي الاتي:

1. الكتمان الكلي للنشاط الاقتصادي، بحيث لا يصل عنه أية معلومات إلى وزارة المالية و بالتالي لا يتم دفع أية ضرائب على الإطلاق ، و يعتبر الكتمان أكثر الوسائل أماناً ويساعد على ذلك وجود القطاع غير المنظم (اقتصاد الظل) المتمثل في وجود عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بدون ترخيص وبالتالي هي لا تسدد الضريبة وقد تشمل أنشطة صناعية، حرفية، خدمية وتعليمية... الخ، و بشكل عام يشمل التهرب كل من يمارس نشاط يحقق له دخل دون أن يعلم عنه في الدوائر المالية و لا يدفع عنه أية ضرائب.
2. إخفاء أرقام الأعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب الأرباح الحقيقية و هذا يحدث في النشاطات التي لا تكون الحكومة طرفاً فيها أو لا تكون لها علاقة مباشرة بها.
3. زيادة النفقات وتقليل الإيرادات، حيث تضخم التكاليف على نحو وهمي من خلال زيادة تكاليف السلع و العمل و زيادة نفقات أجور العمال حتى تصبح الأرباح الظاهرة قليلة و بالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها .
4. تخفيض أسعار البيع للسلع والخدمات و كذلك تزوير أوراق و فواتير الاستيراد حيث تظهر عدد المواد المستوردة قليلة من أجل التهرب من دفع الرسوم الجمركية.
5. تنظيم إجازات استيراد السلع بأسماء مختلفة قد يكون ليس لهم علاقة بالتجارة و الاستيراد من أجل التهرب من دفع الضريبة، وبالتالي إخفاء الذمة المالية للمستورد الحقيقي .

6. عدم سداد ضريبة دخل العاملين في المصانع و منشآت الأعمال (ضريبة الرواتب والأجور) هدف تقليل التكلفة على أصحاب العمل وعدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وبالتالي يصبح التهرب ضريبي وتأميني بأن واحد.

7. تأخر المكفون بدفع الضريبة لعدة سنوات من أجل استخدام مبلغ الضريبة في فترة التأخير كريح وأنتظارهم صدور مراسيم أو قرارات عفو عن الغرامات والفوائد.

وقد ذكر (كاظم، 2013). أنه يمكن إجمال طرق وأشكال التهرب الضريبي بالآتي:-

1- عن طريق المعاملات المحاسبية :- تتعدد طرق التهرب الضريبي والتي تمتد من التخفيض البسيط لمبالغ المبيعات أو الإستيراد دون تصريح إلى إهمال تسجيل الإيرادات محاسبياً مدوراً بتضخم الأعباء القابلة للخصم.

أ. تخفيض الإيرادات :- تعد الطريقة الأكثر إستعمالاً التي من خلالها يعتمد المكلف على تخفيض الوعاء الضريبي والتخلص من دفعها كلياً يتجسد هذا التخفيض في البيع دون فواتير أي البيع نقداً ولايترك أثر العملية ، هذه الطريقة تمكنه من إخفاء جزء كبير من رقم أعماله وكذلك تسجيل قيمة العمليات بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا بعد الإتفاق المبرم مع الزبون.

ب. تخفيض التكاليف :- للمكلف حق الخصم لبعض التكاليف والأعباء من الربح الخاضع للضريبة وهذا وفقاً لبعض الشروط منها (أن تكون موضوعة في صالح نشاط المؤسسة ، وأن تكون لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة ، وأن تتصل بأعباء فعلنة مرفقة بمبررات ووثائق رسمية ، وأن تكون في حدود السقف الذي حدده القانون) وهذه الرخصة تجعل المكلف يسرع إلى الرفع من نسبة التكاليف والأعباء ويحاول دوماً تضخيم أعبائه بكل الوسائل والطرق.

2- التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية :- يعتمد هذا النوع من التهرب على ممارسة عمليات وهمية للحصول على محاسبة دون فواتير كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون إعلام الإدارة الجبائية وهذا بإخفاء جزء من البضاعة هذا ليتم بيعها في السوق.

أ. التهرب عن طريق عمليات قانونية :- ويقصد به خلق وضعية قانونية تظهر مخالفة الوضعية الحقيقية.

ب. التهرب عن طريق عمليات مادية :- يتمثل في إخفاء السلع أو مواد أولية التي في الواقع خاضعة للضريبة سواء كان هنا الإخفاء جزئي أو كلي.

الإخفاء الجزئي -: يتمثل في إخفاء جزء من أملاكه أو جزء من المخزونات التي هي في الواقع تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.

الإخفاء الكلي -: يقوم أصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول إليها وبالتالي الإنتاج المحصل عنه منها يباع دون فواتير بعيد عن كل مراقبة وهكذا تحرم خزينة الدولة من إيرادات مالية لتمويل مشاريعها.

ج-التهرب عن طريق التلاعب في تصنيف الحالات القانونية:-

تصنيف مبيعات خاصة للضريبة إلى مبيعات معفية ، وتوزيع الشركة لأرباحها على المساهمين بشكل رواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة حينما يتعلق بالرواتب والإجور.

أسباب التهرب الضريبي :

تكمن من وراء ظاهرة التهرب الضريبي العديد من الأسباب يمكن تصنيفها إلى أسباب أخلاقية وأسباب اقتصادية وإدارية وأخرى تشريعية وأسباب اجتماعية.

1- الأسباب الأخلاقية :

ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عالٍ من المسؤولية، وبحب متنامي للمصلحة العامة وسعي حثيث نحو أداء واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين نحو الجماعة، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار أن ذلك احدي الطرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها بل ومساعدتها في تقديم افضل الخدمات إلى كل افارد المجتمع (وهبة، 2010).

ويمكننا أن نحكم على المستوى الخلقى في أي بلد من خلال درجة تسامح الرأي العام في الحكم على المتهربين لا سيما عندما يفاخرون ببراعتهم في التهرب وتدبير أمورهم الضريبية .

لذلك يصبح من واجب الدولة العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد للقيام بواجباتهم تجاه خزنة الدولة بحيث تتغير نظرة الرأي العام للمتهرب باعتباره مجرماً مما يقلل من التهرب الضريبي(جمعة، 2005).

وبشكل عام يرجع ضعف الوعي الضريبي إلى عدة عوامل منها (الخطيب، 2000):

- أ- اعتقاد الشخص أنه يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها، أو عدم شعوره بما تقدمه له الدولة من خدمات، وشعوره بأنه يستطيع الاستمرار في الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة؛ وذلك أن دفعها ليس شرطاً للاستفادة من الخدمات العامة.
- ب- اعتقاد الشخص أن الدولة تسيء استخدام الأموال العامة وأنها تضر الجماعة بهذا الشكل وقد يكون السبب في ذلك بعض الاعتبارات التاريخية.
- ج- أن التشريع الضريبي في كثير من الدول لا تتوافر فيه الشروط التي تبعث على احترام أي قانون وتضفي عليه الهيبة لأنه يتمتع بخصائص تتنافى مع القيم التي تعطي القانون الاحترام والطاعة والعمومية، وعدم وجود عدالة ضريبية بين المكلفين والتوسع في تفسير الاستثناءات دون نص قانوني . وينتج عن ذلك ردود فعل نفسية لدى المكلف تتناسب عكساً مع الوعي الضريبي والأخلاق المالية.
- د- شعور الفرد بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة أو تعدد الضرائب المفروضة على الوعاء نفسه أو شعوره بعدم العدالة في توزيع العبء الضريبي، قد يؤدي به إلى الاعتقاد بظلمها ويدفعه إلى التهرب منه . كما تؤدي القدرة المالية والحالة الاقتصادية العامة للمكلف دوراً كبيراً في قوة الباعث النفسي لتهربه من الضريبة، فهو يسعى للتهرب أكثر عندما يكون في حالة مالية صعبة.

2- الأسباب التشريعية:

تؤدي الصياغة القانونية دوراً في تشجيع المكلف على التهرب . فبقدر ما تكون الصياغة معقدة يكون القانون أقل وضوحاً، ويترك مجالاً أكبر لتدخل الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات، وهذا ما يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه وإلى محاولة التهرب منه . وبقدر ما تكون الصياغة ضعيفة تكثر في القوانين الثغرات وتكثر التعليمات التي لا تكون بالضرورة موضوعية بل لحالات معينة، مما يدفع المكلف إلى التفتيش عن وسائل للتهرب من خلال الثغرات . كما أن المغالاة في معدل الضريبة والتفاوت في الشرائح التصاعدية يدعو إلى التهرب بغية الانتقال من شريحة إلى أخرى معدل الضريبة فيها أقل (الخطيب، 2000).

3- الأسباب الإدارية:

أن سوء تنظيم الإدارة الضريبية وعدم كفاءة وكفاية العاملين لديها، وعدم وجود فروع كافية لها في جميع أرجاء الدولة قد يؤدي إلى التهرب الضريبي (جمعة، 2005).

أن ضعف الإدارة الضريبية وعجزها عن كشف وسائل التهرب يعد من الأسباب الهامة التي تحفز المكلفين على التهرب الضريبي ، فالمكلف وقبل قيامه بعملية التهرب سيفكر ملياً في إمكانية إكتشاف تهربه ومتى ما وصل إلى قناعة بأن ما سيقدم عليه سوف يكتشف فإنه بالتأكيد لن يقوم به (كاظم، 2013).

ويحاول المكلف أيضا التهرب إذا أساءت الإدارة التصرف في تطبيق الضريبة وعاملت المكلفين معاملة مختلفة، مما يشعرهم بالظلم ويضعف الثقة بعدالة الضريبة التي قصدها المشرع في الأصل عندما وضع القانون . كما يحاول التهرب في حالة ضعف الوعي المسلكي لدى رجال الإدارة التنفيذية وقد يرجع ذلك إلى عدم الكفاية الفنية والإدارية للإدارة المالية (الخطيب، 2000).

4- الأسباب الاقتصادية :

تؤثر الظروف الاقتصادية تأثيراً كبيراً على ظاهرة التهرب الضريبي إذ أن الملاحظ أن نسبة التهرب تقل كثيراً في أوقات الازدهار والرخاء وتكثر في أوقات الأزمات الاقتصادية، وهذا أمر بديهي طالما أن وفرة الأرباح وارتقاب زيادتها واستمرارها، تصرف نظر المكلف عن حبس الضريبة أو صعوبة التهرب منها، بعكس ما يجري عندما تتدنى أرباح المكلفين بتأثير ظروف اقتصادية سيئة وتسودهم الخشية من تفاقم الكساد واستمراره، فيحاولون قدر المستطاع الاحتفاظ بكل ما لديهم من أموال وعدم دفع الضرائب المستحقة عليهم (جمعة، 2005).

أثار التهرب الضريبي :

يؤدي التهرب إلى المساس بالعدالة الضريبية وإلى الإخلال بالمساواة بين المكلفين، ومما يزيد من خطورة التهرب أنه قد يدفع الدولة- حتى تعوض الحصيلة الضائعة -إلى زيادة العبء الضريبي مما يضر في نهاية الأمر بالمكلفين الأمناء (الخطيب، 2000).

وللتهرب الضريبي أثار مباشرة وأخري غير مباشرة كما فصلها (وهبة، 2010) كالآتي:

أولاً: أثار التهرب الضريبي المباشرة

- 1- انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين وبالتالي الاستثمارات التي تنفذها وكذلك النفقات مما يؤدي إلى تدني قطاع الخدمات.
- 2- رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب.
- 3- اضطراب الحكومة إلى اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية لسداد العجز الناتج عن التهرب وهذا يوقعها في مازق يتمثل في سداد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها .

- 4- عدم تحقيق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ولا يدفعها اخرين .
- 5- الجانب الاخلاقي المتمثل في الفساد وأنعدام الأمانة في العمل وأداء الواجب والذي يربي اجيالاً تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين .

ثانيا: آثار غير مباشرة للتهرب الضريبي

- 1- التأثير على تمويل التنمية : فالتهرب يؤدي إلى عرقلة مشاريع الدولة والحكومات في التنمية الاقتصادية والنهوض بالبلد.
- 2- التأثير على ادارة المشاريع: فالتهرب الضريبي يؤدي إلى عدم شفافية البيانات المالية ، وبالتالي يخفض من اجتذاب اصحاب العمل، والتمويل، وتوسيع المشاريع.
- 3- التأثير على المنافسة بين المشروعات: فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها بالنسبة للشركات الدافعة للضريبة وأموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كريح لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها.
- 4- أثر التهرب على الصناعة الوطنية : فالمتهربين من الضرائب من منشآت الأعمال المنتجة تزداد رؤوس الاموال بين ايديهم، مما يحفزهم على استيراد السلع الاجنبية خاصة اذا كان لديهم امكانية من التهرب من الرسوم الجمركية، مما يضعف الصناعة الوطنية.

الفصل الثالث

أثر نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة على ظاهرة التهرب الضريبي

- تمهيد
- المبحث الأول: نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة
- مفهوم نظم المعلومات الحاسوبية
- المقومات الأساسية للنظام الحاسوبي:
- الحاجة إلى استخدام الكمبيوتر في نظام المعلومات الحاسوبي
- مكونات نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية
- مواصفات نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية
- موثوقية المعلومات الحاسوبية
- نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في فلسطين
- القانون الضريبي المنظم لاستخدام البرامج الحاسوبية المحوسبة في اراضي السلطة الفلسطينية
- أثر استخدام الحاسوب على النظام الحاسوبي
- المبحث الثاني: نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة والاحتيال الضريبي (التهرب)
- مفهوم التحايل الضريبي (التهرب)
- أنواع الإحتيال في نظم المعلومات الحاسوبية
- دور نظم المعلومات الحاسوبية في التهرب الضريبي
- أساليب تنفيذ التهرب الضريبي بواسطة نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة
- الأسباب التي قد جعلت من نظم المعلومات الحاسوبية اداة لتنفيذ التحايل والغش الضريبي

تمهيد

يشهد العالم تطوراً هائلاً في تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني، وما تقدمه هذه التكنولوجيا من إمكانيات هائلة، مما أدى إلى التحول من استخدام نظم المعلومات المحاسبية اليدوية إلى نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، فلم يعد هناك من يستخدم نظم المعلومات اليدوية في إدارة الأعمال ابتداءً من محلات البقالة وصولاً إلى البنوك والمصانع الكبيرة، إلا أن استخدام مثل هذه النظم أدى إلى ظهور العديد من المخاطر، ويمكن القول أن أهم هذه المخاطر هي تلك المتعلقة بارتكاب الغش وسهولة التلاعب بالبيانات المحاسبية، فعن طريق استخدام قدرات الحاسب الهائلة وبسبب تعقد نظم التشغيل - عدم إمكانية ملاحظة تتابع عملية التشغيل التي تتم داخل الحاسب الإلكتروني - يمكن بسهولة تعديل قواعد البيانات وتحريف المستندات لعمليات وهمية، مع عدم ترك أثر لذلك (الشريف، 2013)

ولتغطية موضوع التحايل في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثر ذلك على ظاهرة التهرب الضريبي سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث يتناول المبحث الأول نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. ويتناول المبحث الثاني التحايل في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية :

يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها أحد مكونات تنظيم اداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الكمية لمساعدة الاطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات (جمعة واخرون، 2003).

وتعرف أيضاً على أنه الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة ، وتتضمن مجموعة متكاملة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية والاجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتبويب وتلخيص البيانات ذات الصفة المالية خلال الفترة المحاسبية. (Romney,) (and Steinbart.2008)

و تعرف أنظمة المعلومات المحاسبية بأنها عبارة عن مجموعة من الأنشطة والوثائق المترابطة والمصممة تكنولوجيا لجمع البيانات وتشغيلها وأنتاج المعلومات لتقديمها إلى مجموعة متنوعة من متخذي القرارات في المنظمة وخارجها.(Hurt, 2008)

وعرفت بأنها مجموعة من العاملين والاجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من اجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم. (الرماحي، 2009)

وجدير بالذكر أن البعض قد فرق بين نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الأخرى في المنظمة فقد بين (موسكوف و سيمكن، ٢٠٠٢) أن الفرق بين نظام المعلومات المحاسبية -باعتباره أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية - ونظم المعلومات الأخرى ينحصر في أن الأول يختص بالبيانات و المعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة.

وقد ذهب (ديبان ، وأخرون ، 2005) إلى أن نظام المعلومات المحاسبي مستقل عن نظام المعلومات الإداري وليس مجرد نظام فرعي عنه باعتبار أنه يخدم قطاع كبير من المستخدمين الخارجيين لا يخدمهم نظام المعلومات الإداري.

يري الباحث: في ضوء ما سبق أن نظم المعلومات المحاسبية هي عبارة عن نمط اداري يتم تشغيله من قبل العنصر البشري بهدف توفير المعلومات بصورة ملائمة وفي وقت

مناسب لمستخدمي تلك المعلومات سواء الداخليين أو الخارجيين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات والقيام بالوظائف المسندة إليهم.

أما في يتعلق بالخلاف في إذا ما كانت نظم المعلومات المحاسبية هي أحد فروع نظم المعلومات الادارية أو هي نظام مستقل قائم بذاته. نميل إلى الرأي الذي يقول بأن نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية ما هي إلا إطار شامل ويعمل بصورة تكاملية ، ويمكن ملاحظة هذا في أنظمة المعلومات التي تنتجها شركات البرمجة ونظم المعلومات العالمية مثل شركة أوركل على سبيل المثال، حيث أنها تتجه لإنتاج نظم معلومات محوسبة تتصف بالشمول والتكامل بين نظم المعلومات المحاسبية والادارية، وتتميز مخرجات هذه النظم بأنها تخدم المستخدمين الداخليين في المنظمة مثل ادارة الشركة وكذلك المستخدمين الخارجيين مثل الجهات الحكومية ، فمن خلال نظام oracle financial application مثلا يمكن الحصول على عدد كبير من التقارير المحاسبية مثل الميزانيات وقوائم الرواتب وغيرها من التقارير المحاسبية كما يمكن الحصول على تقارير ادارية عن المنظمة مثل عدد الموظفين وتواريخ تعيينهم وكذلك يمكن الحصول على كشف بمواعيد الصيانة للأجهزة والمعدات في منشآت الأعمال التي تستخدم عدد كبير من الاجهزة والمعدات.

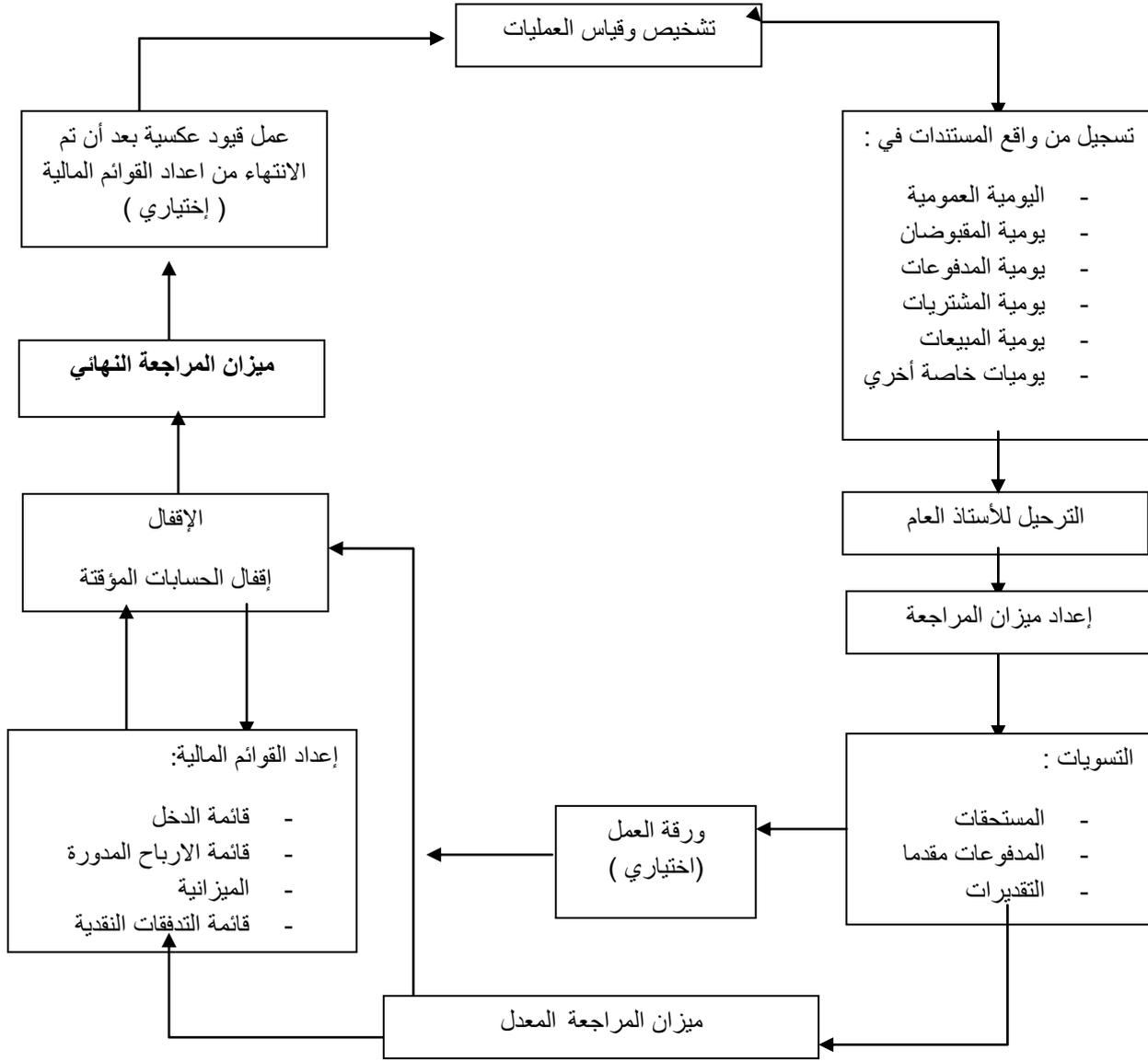
المقومات الاساسية للنظام المحاسبي:

ذكر (سلام وأخرون، 2000) أن النظام المحاسبي يتكون من عدد من العناصر أو المقومات هي:

1. المجموعة المستندية: وتنقسم المستندات إلى مستندات داخلية ، ومستندات خارجية .
2. المجموعة الدفترية: ويوجد نوعين من الدفاتر في نظم المعلومات المحاسبية ، هما دفتر اليومية ودفتر الاستاذ العام.
3. دليل الحسابات.
4. التقارير المالية: ويوجد نوعين من التقارير المالية هي التقارير الداخلية والتقارير الخارجية.

ويعمل وفقا لآلية معينة يطلق عليها اصطلاحا بالدورة المحاسبية، نوضحها بالشكل 1-3 (الحسبان، 2013)

الشكل (1-3): الدورة المحاسبية



المصدر (الحسبان ، 2013)

الحاجة إلى استخدام الكمبيوتر في نظام المعلومات المحاسبي:

كما أن لكل عصر صفة خاصة تميزه عن غيره من العصور فإن صفة هذا العصر هي تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت عنصر رئيسي من مكونات أي ممارسة أو نشاط يقوم به الناس، وحيث أننا نعيش في زمن العولمة التي فرضة تنافسية شديدة على منشآت الأعمال وأجبرتها على توظيف أحدث الوسائل في إدارة اعمالها حتى تنجو وتستمر. أن استخدام التكنولوجيا ادي إلى تغيير ملحوظ في طرق وأساليب ممارسة أنشطة الأعمال، بل لقد أثر على بناء الهياكل التنظيمية في المنشآت، الأمر الذي ادى إلى إعطاء المزيد من المرونة، ليس فقط

في مواجهة ظروف ومتطلبات السوق في الداخل، ولكن في توسع دائرة نشاط المنشأة في الخارج، فقد ادي استخدام الحاسوب إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين الأنشطة داخل المنشأة، الأمر الذي أثر على مستويات وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، والسرعة في إنجاز العمليات، ومركزية العمليات والسيطرة عليها ، بالإضافة إلى خفض التكلفة (احمد،2006).

ويذكر (عجمي،2011) أن اهم الأسباب التي ادت إلى استخدام الحاسب الآلي في نظم المعلومات المحاسبية هي:

1. يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهدا ووقتا كبيرين، وبالتالي فإن استخدام الكمبيوتر يساهم إنجاز تلك الأعمال في وقت اسرع وكية اكبر.
 2. هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الاستاذ المساعد إلى دفتر الاستاذ العام التي تتصف بالروتين وتخلق الملل في نفس المحاسب، فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسب الآلي عن طريق برمجيات خاصة.
 3. كما أن مصادر تدفق البيانات في المنظمة متعددة - كل نظام جزئي في المؤسسة هو مصدر من مصادر البيانات المحاسبية - وللتحكم في هذا التدفق من وإلى نظام المعلومات المحاسبي تمت الاستعانة بالكمبيوتر.
 4. انخفاض اسعار الحواسيب ساهم في انتشار استعمالها، كما أن توفر عدد من البرامج الجاهزة شجع في زيادة اعتماد البرامج المحاسبية المحوسبة في أداء العمل المحاسبي.
- مقومات نظم المعلومات الإلكترونية:**

تتكون نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من عناصر اساسية هي الأجهزة والمعدات، والبرمجيات، و الوثائق، والأفراد، والبيانات، وعناصر الرقابة.

وفيما يلي توضح لكل عنصر:

أولا : المستلزمات المادية (الأجهزة والمعدات)

وهي عبارة عن اجهزة الحاسب الآلي وتوابعها ، والتي تتكون من اجزاء رئيسية تؤدي مهام ووظائف مختلفة في إطار نظام المعلومات ، هذه الوحدات كما ذكرت (العبيدي،2012) هي.

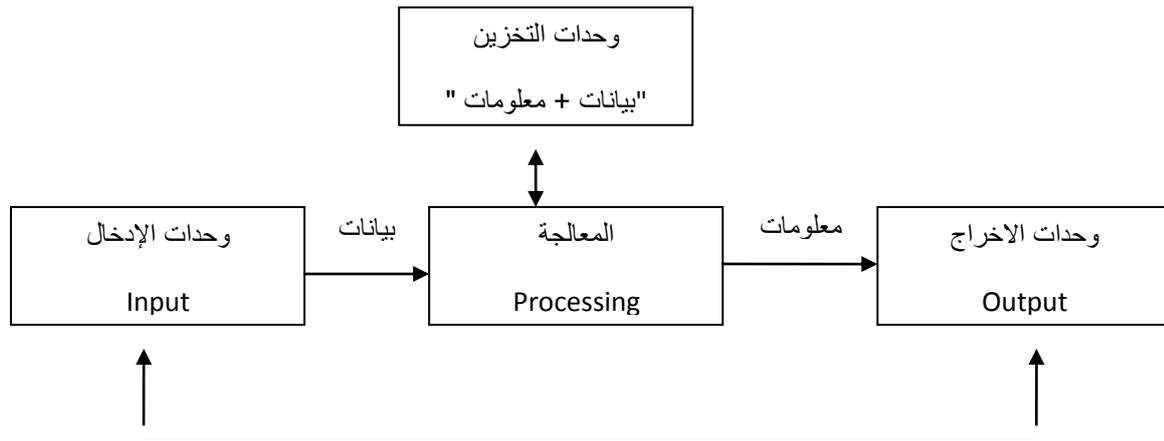
1- **وحدات الإدخال** : وهذه الوحدات هي التي يتم من خلالها إدخال كافة البيانات إلى جهاز الكمبيوتر وتشمل لوحة المفاتيح ، والفأرة ، ومشغلات الأقراص ، وغيرها من وحدات الإدخال الأخرى.

2- **وحدات المعالجة المركزية** : وتعمل على معالجة البيانات الخام لتحويلها إلى معلومات ذات فائدة ، كما تقوم بالرقابة على باقي الأجزاء الأخرى في الحاسوب ، والتنسيق بين جميع العمليات التي تتم فيه وهذه الوحدات تقوم منفردة بتشغيل كافة عمليات الحاسوب ، سواء كانت العمليات الحسابية أو المنطقية وتتكون من وحدات الحساب والمنطق ، المسجلات وهي مواقع الحفظ الرئيسية والثانوية ، ووحدات التحكم.

3- **وحدات التخزين الرئيسية والثانوية** : تقوم وحدة التخزين الرئيسية بعملية التخزين المؤقت للبيانات والتعليمات خلال عملية المعالجة ، أما أجهزة التخزين الثانوية فتقوم بعملية تخزين البيانات والبرامج التي لا تستعمل أثناء عملية المعالجة.

4- **وحدات الإخراج** : تعمل وحدات الإخراج على تحويل البيانات الإلكترونية الناتجة عن نظام الحاسوب وعرضها بشكل مفهوم للمستخدم النهائي ، وهذه الوحدات تسمح بإخراج البيانات من الحاسوب وتقديمها على شكل تقارير مكتوبة ، أو مرئية ، أو مسموعة ، مثل شاشة الكمبيوتر والطابعة والسماعات.

الشكل (2-3): عناصر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية



المصدر : (العبيدي، 2012)

ثانيا : البرمجيات

وهي العنصر الثاني من عناصر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، ولا يمكن أن يتم العمل المحاسبي على الحاسوب من دون وجود البرمجيات ، وتعرف البرمجيات بأنها مجموعة

منفصلة من التعليمات والأوامر المعدة من قبل الإنسان (المبرمج) التي تعمل على توجيه المكونات المادية للحاسوب بطريقة معينة بغرض الحصول على نتائج محددة ، أي أنها سلسلة من الأوامر على شكل خطوات تبين كيفية معالجة البيانات المختلفة مثل حل المسائل العلمية أو احتساب العمليات التي تسجل في الدفاتر المحاسبية أو تحليل الاحصائيات وتوزيعها حسب اصنافها المحددة وغيرها من العمليات العلمية والإدارية والاقتصادية ، ويتم وضع هذه الأوامر أو التعليمات من قبل مبرمجين على شكل برامج تكون مهمتها إنجاز وظائف معينة ، إذ تدخل هذه التعليمات إلى الحاسوب مع امكانية اجراء أي تعديل أو تحسين على هذه الأوامر أو التعليمات في المستقبل (قندلجي و السامرائي، 2009).

ثالثا : المستندات

تعتبر المستندات أهم وسائل الإتصال داخل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتعتبر ايضا من مكونات الرقابة على النظام، وإذا كانت المستندات في ظل النظام اليدوي تتمثل في فواتير البيع والشراء، وإيصالات القبض والسداد، بحيث يتم تسجيل تلك المستندات في الدفاتر المحاسبية مثل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، اما في النظم الإلكترونية فإنه يتم تلقين النظام ببيانات القبض او الدفع أو البيع أو الشراء في نماذج مختلفة تتناسب مع كل عملية مالية ، ليتولى النظام بعد ذلك عملية التسجيل والترحيل إلى الحسابات المختلفة و إنتاج التقارير والمستندات المختلفة (قاعود، 2007).

رابعا : الأفراد

يعتبر الافراد هم العنصر الأساسي الذي يسيطر ويشغل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، ولا يمكن أن تعمل تلك النظم بدون وجودهم، وإليهم يُرجع أي خلل في عمل تلك النظم او سوء إستخدام (غنيم، 2004).

خامسا : البيانات

تعتبر البيانات هي المواد الخام التي يعتمد عليها النظام وتعرف بأنها " البيانات Data هي عبارة عن الاعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلي النتائج"(قاسم، 2008). كما أن البيانات تمثل مرحلة أساسية وهامة من مراحل النظام وهي مرحلة المدخلات والتي ينبغي ان تكون سليمة وواضحة، فلو كانت البيانات المدخلة إلي النظام غير صحيحة أو غير سليمة فإنها تؤدي إلى نتائج غير سليمة والتي يعبر عنها بالمعلومات والتي تمثل مرحلة المخرجات في نظم المعلومات الإلكترونية(الشريف، 2006).

سادسا : عناصر الرقابة

ويقصد بها كل الإجراءات المتبعة لضمان سلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات، وتتضمن كلا من إجراءات الرقابة اللازمة لضمان صحة البيانات كمدخلات وإجراءات الرقابة الخاصة بتقسيم العمل وإجراءات الرقابة على آلية عمل البرامج و إجراءات الرقابة الخاصة في حفظ البيانات وعمل النسخ الاحتياطية وضمان امن وسلامة البيانات بالإضافة إلى إجراءات الرقابة على جهاز الكمبيوتر نفسة (قاعود، 2007)

مواصفات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

تتمتع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمواصفات التالي كما أشار (قاسم، 2008)

1. يسجل الاحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الاقتصادي للمنظمة في لحظة اصدارها، كما ينتج المعلومات الدورية.
2. إمكانية الدمج بين نظام المعلومات المحاسبي و بقية أجزاء نظام المعلومات الاداري، لأن اتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد فقط على نظام المعلومات المحاسبي وحده.
3. البرامج المحاسبية المستخدمة سهلة، إذ يمكن استخدامها من قبل دائرة الحسابات ودوائر المالية والمراجعين وبقية الادارات.
4. إمكانية تصنيف المعلومات المخزنة في داخل النظام المحاسبي، حسب وجهات نظر متعددة ، من اجل أن تكون صالحة في عملية اتخاذ القرارات.
5. تعدد البرامج مما يتيح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.

موثوقية المعلومات المحاسبية:

تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص الرئيسية التي تجعل هذه المعلومات مفيدة، لأغراض اتخاذ القرار، ولأغراض تقييم نوعية المعلومات المحاسبية ويؤدي تحسين هذه الخصائص إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة ومنفعة لمستخدميها، وقد عرفت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تلك الخصائص بأنها السمات التي تجعل من المعلومات المقدمة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وأن هذه الخصائص هي الآتية (حمادة، 2010) :

- 1-القابلية للفهم.
- 2-الملائمة.
- 3-الموثوقية.
- 4-قابلية المقارنة.

ويتطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تعريف خاصية الموثوقية وخصائصها النوعية فقط نظراً إلى ارتباطها بموضوع الدراسة، وذلك من خلال الفقرتين الآتيتين:

أ. مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية:

تشير الموثوقية إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثل . الأمر الذي يستلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات، ومن الممكن التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح. وهي خاصية ضرورية للأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات. كما تعني خاصية موثوقية المعلومات أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق تلك الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين -مستقلين عن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى -بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، وأن المعلومات التي تم تقديمها تعبر عن جوهر الأحداث التي تنطوي عليها ، دون أن يعثرها تحريف ذو أهمية، إضافة إلى خلوها من التحيز كونها معلومات نزيهة يمكن الوثوق فيها والاعتماد عليها ، أن اتسام المعلومات المحاسبية بالموثوقية يزيد من منفعتها(حمادة،2010) .

ب. الخصائص النوعية لموثوقية المعلومات المحاسبية:

لكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر فيها ثلاث خصائص فرعية هي الآتية :

1-الصدق في العرض.

2- القابلية للتحقق.

3-الحياد.

ويعرض الباحث كل خاصية على حدة:

1-الصدق في العرض: تعني هذه الخاصية ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية الموارد والأحداث التي تنتج هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى . بمعنى أن يتم عرض المعلومات المحاسبية وفقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية حتى لو كان شكلها القانوني مختلفاً، وأن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة .

2-القابلية للتحقق: يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس الذين يستخدمون طريقة القياس نفسها؛ وذلك كان يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى النتيجة نفسها بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية

باستخدام طرق القياس نفسها إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها، ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها .

وتستخدم هذه الخاصية للتعبير عن شرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس علمي. كما أن هذه الخاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس .

3- الحياد: يقصد بحياد المعلومات تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد المعلومات المحاسبية وعرضها بهدف الوصول إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير في سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، وقد يكون تحيز القائم بالقياس غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة أو قد يكون تحيزاً مقصوداً كما في حالة عدم الأمانة مثلاً.

وأن المعلومات التي لا تتوافر فيها هذه الخاصية هي معلومات لا يمكن عدّها آمنة ولا يمكن الوثوق فيها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات. وأن خلو المعلومات من التحيز يحقق لنا بصورة تلقائية حياد المعلومات (حمادة، 2010) .

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين:

بدأ استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين في بداية الثمانينات من القرن الماضي ، وقد كان استخدام تلك النظم محصور في البلديات والمؤسسات الحكومية ، ثم بعد ذلك بدأت منشآت الأعمال الخاصة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، وقد كانت تلك النظم في بدايتها على صورة برامج منفصلة لا يوجد ترابط بينها ، مثل برنامج يعالج النظام المالي ، وبرنامج خاص بنظام المخزون وآخر يعالج الرواتب والمدفوعات ، ثم تطور الأمر إلى أن ظهرت برامج محاسبية إلكترونية متكاملة تربط بين نظام المحاسبة والمخزون والرواتب وقد تعددت تلك البرامج ، ونورد نبذة عن كل واحد منها كالتالي (قاعد، 2007)

1. نظام المحاسب الذكي للمحاسبة والإدارة : ويستخدم هذا البرنامج في عدد من منشآت الأعمال والمصانع والمؤسسات الفلسطينية وهو من إنتاج شركة فلسطين للكمبيوتر وأنظمة المعلومات (سمار سوفت).
2. نظام المحاسب السحري : ويعالج هذا البرنامج جميع الأمور والمتطلبات المحاسبية مثل القيود اليومية والحسابات الختامية والفواتير والسندات والشيكات ، وهو من إنتاج شركة التقنيات الحديثة.
3. نظام بابل للمحاسبة وإدارة المخازن: من إنتاج شركة بابل سوفت ، ويتعامل نظام بابل بعدد لا نهائي من العملات ويوفر إمكانية أن يتم التعامل بعدة مخازن في المجموعة المحاسبية الواحدة ويمكن عمل لكل مخزن على حده أو عمل جرد إجمالي لكل

- المخازن، ويعمل برنامج بابل بنظام المستخدم الواحد أي على كمبيوتر فردي أو بنظام أكثر من مستخدم على عدة كمبيوترات مرتبطة مع بعضها على شبكة الكمبيوتر.
4. برنامج الممتاز : وهو من أنتاج شركة ها يتوب للكمبيوتر ، ونظام الممتاز يمكن استخدامه في إنجاز كافة الأعمال المحاسبية في منشآت الأعمال الخاصة.
5. نظام الاصيل للمحاسبة والإدارة : هذا البرنامج من أنتاج شركة القلعة ، ويعتبر من أحدث أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي إطلاقها في سوق البرامج المحاسبية في فلسطين ويعتبر من أكثر البرامج المحاسبية انتشارا في منشآت الأعمال الفلسطينية في قطاع غزة ، ويتميز هذا البرنامج بسهولة الاستخدام.

القانون الضريبي المنظم لاستخدام البرامج المحاسبية المحوسبة في اراضي السلطة الفلسطينية

نصت المادة رقم (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (138) بتاريخ 2005/07/26 والمتعلقة بلائحة مسك الحسابات على ما يلي :

1. يجب أن يستجيب النظام الإلكتروني إلى متطلبات تعليمات مسك الدفاتر الحسابية القانونية.
2. يجب أن يكون النظام مرخص من الجهات الحكومية.
3. يجب أن يتمتع النظام بالطباعة التلقائية للمستخرجات بما في ذلك كل التسجيلات للمجموعات الثابتة أو جزء منها وذلك حسب نظام تسجيلها مع ضرورة وجود رقم لكل مستند.
4. يجب أن يتم ذكر كلمة أصل على كل نسخة يتم استخراجها من الجهاز.
5. يجب أن يكون النظام مزود بجهاز وقائي لأنقطاع التيار الكهربائي (UPS) وكذلك برنامج Antivirus .
6. يجب على كل شخص مكلف أو محاسب أن يسجل نظامه المحاسبي لدى وزارة المالية ويذكر فيه كافة التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالنظام.

واضح مما سبق أن القانون لم يحدد بوضوح كافي ودقيق حالات التلاعب التي يمكن تنفيذها باستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، فمثلا ذكر أنه يجب أن يتم طباعة كلمة أصل على كل نسخة يتم طباعتها ولكنه لم يذكر عدد النسخ التي يتم طباعتها ولا إلى الجهة التي يتم تقديم هذه النسخ لها ، وأيضا ذكر القانون أن النظام يجب أن يكون مرخصا من الجهات الحكومية ولكنه لم يذكر شروط ترخيص تداول استخدام تلك النظم والتي يرى الباحث أن

من ضمن هذه الشروط مثلاً أن يكون نص واضح يحدد أنه يجب أن لا يتم تعديل البيانات في المستندات التي تم إدخالها على النظام ، وأنها يكون التعديل من خلال سند قيد.

أثر استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي :

تهدف المحاسبة إلى توفير المعلومات الملائمة عن أوجه النشاط ونتائج الأعمال والمركز المالي للإدارة وأصحاب المصالح ، ورغم أن الحاسوب لم يغير أهداف المحاسبة كنظام إلا أن استخدامه يحدث تغيرات في هيكل النظام المحاسبي وفي الإجراءات المتبعة في تسجيل وتشغيل البيانات، كما أنه يؤثر في مقومات النظام المحاسبي وعلاقتها مع بعضها (الحسبان، 2013).

وفي إطار توضيحه للتأثيرات التي أحدثها الحاسوب على النظام المحاسبي ذكر (جمعة وآخرون، 2003) التالي:

الآثار على المجموعة المستندية: يتطلب استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية ضرورة تعديل شكل الأصلية أو استخدام مجموعة مستنديه جديدة تشمل البيانات الموجودة في المستندات الأصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الالكتروني الذي يطبق في المنشأة ، وكذلك نظام الترميز المتبع للوصول إلى البيانات التي تم حفظها من خلال إحدى وسائل الحفظ مثل: الشريط البلاستيكي الممغنط ، والأقراص الممغنطة.

الآثار على المجموعة الدفترية: في النظام إلدوي تتخذ المجموعة الدفترية شكل الدفاتر أو المجلدات التي يمكن لكل من يطلع على تلك المجلدات أن يقرأ ما بها من بيانات، اما في ظل النظام الالكتروني فإن مجموعة الدفاتر والسجلات تكون على أشربة واسطوانات ممغنطة .

الأثر على دليل الحسابات: يتضمن دليل الحسابات قائمة بأسماء الحسابات الرئيسية والفرعية، كما يتضمن قواعد التسجيل في كل حساب، ويعتبر وجود دليل الحسابات ضروريا في النظام إلدوي، إلا أنه يعتبر اساسيا في ظل النظام الالكتروني حيث أن هذا النظام لا يمكن له أن يعمل إلا بوجود دليل الحسابات، فلا يمكن للحاسب الالكتروني توجيه بيان معين إلى حساب معين إلا إذا كان دليل الحسابات قد تم بناءه مسبقا، وتم تعريف ارقام وأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية وتم تخزينها في الكمبيوتر.

الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى : أدى استخدام الكمبيوتر في نظم المعلومات المحاسبية إلى توفر هذه التقارير بسرعة كبيرة وتوفير عدد كبير من التقارير وذلك بسبب قدر الكمبيوتر على معالجة كميات هائلة من البيانات في وقت قصير.

الآثر على تخزين البيانات ومعلومات: في ظل النظام اليدوي يتم حفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة ، وتعتبر الدفاتر والسجلات وسائط تخزين للبيانات والمعلومات المحاسبية، أما في ظل النظم المحوسبة فإن تخزين البيانات يكون بطريقة مختلفة جدا حيث أن البيانات يتم تخزينها على شكل رموز الكترونية يتم حفظها على وسائط ممغنطة ووسائل الكترونية أخرى ، وتم التعرف على طريقتين أساسيتين لتخزين البيانات في ظل النظم الإلكترونية ، هما:

• **وحدة التخزين الأصلية:** وهي ما يعرف (**Hard Desk**) ويتم تخزين البيانات على هذه الوحدة أول بأول، كما يمكن الوصل على أي بيانات تم تخزينها على هذه الوحدة مباشرة ، لأن تلك الوحدة متصل اتصالا مباشر ودائما بوحدة التشغيل المركزية في الكمبيوتر وتعتبر جزء منها.

• **وحدة تخزين البيانات خارج الكمبيوتر:** ويقصد بها كل ما يتم استخدامه من وسائط ، من اشربة وأسطوانات ممغنطة، لتخزين البيانات والمعلومات، ولا يمكن الوصل إلى البيانات والمعلومات المخزنة على تلك الوسائط إلا إذا تم توصيلها بالكمبيوتر.

مما تقدم نخلص إلى أن أثر استخدام الحاسوب في النظام المحاسبي تتمثل بما يلي:

- استخدم الحاسوب ادي إلى تغيرات في مقومات (مكونات) نظم المعلومات المحاسبية ، وذلك بسبب أن الكمبيوتر كما هو معروف يعل بطريقة تختلف عن طريقة العمل اليدوية فمثلا في الكمبيوتر يتم حفظ البيانات والمعلومات على شكل رموز الكترونية ولا يستطيع المستخدمين للمعلومات المحاسبية قراءة وفهم تلك البيانات إلا إذا تم معالجتها بطريقة معينة تجعلها مقروءة ويمكن فهمها لأولئك المستخدمين.
- أن استخدام الحاسوب أثر على شكل وطبيعة المجموعة المستندية في النظام المحاسبي.
- أن اهداف المحاسبة لم تتغير سواء كانت يدوية أم الكترونية ، ولكن استخدام الحاسوب أثر في درجة تحقيق كفاءة هذه الاهداف.
- أن استخدام الحاسوب ما هو إلى امتداد للأعمال التي يقوم بها الإنسان ، إلا أن الحاسوب يقوم بسرعة وكفاءة عاليتين .
- استخدام الحاسوب في المحاسبة فرض على مستخدمى مخرجات النظام المحاسبي وخاصة أولئك الذين يعملون في الدوائر الضريبية الذين تكون مسؤوليتهم هي التحقق من مصداقية مخرجات النظام المحاسبي أن يطوروا من قدراتهم بالحد الأدنى على الأقل في مجال علم الحاسوب حتى يكونوا قادرين على فهم الآلية التي يعمل بها الحاسوب في مراحل الإدخال والمعالجة واستخراج المعلومات المحاسبية ، وبالتالي لا يكونوا عرضة للخداع والتضليل بهم بأن يتم تقديم معلومات محرفة لهم.

المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والاحتيال الضريبي (التهرب)

مفهوم التحايل الضريبي (التهرب)

الغش أو التحايل مفهوم واسع يشمل كل الممارسات التي يقوم بها البعض لغرض تحقيق الكسب غير المشروع، ولتوضيح مفهوم التهرب الضريبي بشكل جلي سوف نتناول أولاً مفهوم التحايل كمفهوم عام ومن ثم نتطرق إلى مفهوم التهرب الضريبي.

أولاً: مفهوم الاحتيال

جاء في لسان العرب أن الاحتيال هو المراوغة وقلب الباطل حقاً، وهو التوصل بما هو مشروع لما هو غير مشروع.(معجم لسان العرب)

أما في قانون العقوبات الفلسطيني فقد ورد في المادة (354) تعريف لجريمة الاحتيال والذي أطلق عليها مسمى النصب وهو " الحصول على مال مملوك للغير إما باستعمال طريقة احتيالية مدعمة بمظاهر خارجية من شأنها خداع المجني عليه في واقعة تنتمي إلى الماضي أو الحاضر، وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة بما يحمله على الاعتقاد بصدق ما يدعيه الجاني وتسليم المال نتيجة لذلك."(عبد الفتاح، 2008)

كما ورد في دليل مؤسسة النقد العربي السعودي لمكافحة الإختلاس والاحتيال أن الاحتيال " هو أي ممارسة تتطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على شكل من أشكال الاستفادة المالية لمرتكب الجريمة".(مؤسسة النقد العربي السعودي، 2008)

الاحتيال هو أي وسيلة قد يستخدمها شخص للحصول عن مكاسب بطريق غير عادلة من أي شخص أو جهة أخرى، وتشمل التصريح عن معلومات غير صحيحة أو إخفاء معلومات مع وجود نية للخداع. ووفقاً¹ (SAS No.99) الاحتيال يأخذ أحد شكلين، الشكل الأول هو سرقة و سوء استخدام الاصول ، أما الشكل الثاني فيكون بالتلاعب بالتقارير المالية. (Romney, and Steinbart.2006).

في ضوء ما تقدم من تعريفات لمفهوم الاحتيال نلاحظ أن الاحتيال يتكون من أربعة عناصر هي:

¹ SAS اختصار ل Statement Auditing Stander هي التفسيرات لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي تصدر عن مجلس معايير المراجعة الأمريكي المنبثق عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين

المحتال : وهو الشخص الذي يكون عنده النية والعزم للخداع والتزوير لتحقيق هدفه من الكسب غير المشروع.

الوسيلة: والمقصود بها الطريقة أو الاداة التي يستخدمها المحتال في تنفيذ عملية الاحتيال.

المحتال عليه: وهو الشخص أو الجهة الضحية لعملية الاحتيال.

الهدف من الاحتيال: هو الكسب غير المشروع.

ثانيا: مفهوم الاحتيال الضريبي (التهرب)

تم في الفصل السابق ذكر العديد من التعريفات لمفهوم التهرب الضريبي وسوف نكتفي هنا بعرض التعريف الذي أورده (وهبة،2010) لتعريف التهرب الضريبي فقد ذكر بأن التهرب الضريبي هو " عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف، ويكون ذلك إما جزءا منها أو كل النسبة المفروضة عليه، ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل غير مشروعة." للتوضيح بأن التهرب الضريبي نوع من أنواع الاحتيال، لأن المتهرب من الضريبة يقوم فعليا بالحصول بشكل مباشر أو غير المباشر على شكل من أشكال الاستفادة المالية باستخدام أساليب غير مشروعة مثل الخداع والتزوير لغرض تحقيق الكسب غير المشروع وذلك من خلال عدم دفع كل نسبة الضريبة المفروضة عليه والاحتفاظ بالباقي لنفسه.

أنواع الإحتيال في نظم المعلومات المحاسبية

احتيال في نظم المعلومات المحاسبية هو أي تصرف غير قانوني تكون المعرفة بتكنولوجيا الكمبيوتر اساسية لارتكاب ذلك التصرف، وتشمل تلك التصرفات التالي (Romney, and Steinbart.2006):

- السرقة، أو الاستخدام غير المصرح به، أو التعديل أو نسخ البيانات ، أو تدمير البرامج أو البيانات .
- سرقة المال عن طريق تعديل سجلات الكمبيوتر
- التخطيط لاستخدام تجهيزات الكمبيوتر لارتكاب جريمة.
- الاستحواذ بطريقة غير قانونية على الممتلكات باستخدام الكمبيوتر.

دور نظم المعلومات المحاسبية في التهرب الضريبي

من خلال مراجعة الادبيات في موضوع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توصل الباحث إلى أنه مع انتشار استخدام نظم المعلومات الإلكترونية ظهرت العديد من الثغرات و المشاكل التي يمكن أن يكون لها اثر كبير في عملية الغش والتلاعب في البيانات المحاسبية

وبالتالى ازدياد ظاهرة التهرب الضريبي، فمن خلال هذه الثغرات يستطيع المتهرب وبسهولة كبيرة وسرعة عالية من أنتاج معلومات محاسبية وهمية غير صحيحة من دون أن يترك اثر يدينه ومن ثم يقوم بتقديم تلك المعلومات للدوائر الضريبية وهو مطمأن بأنه لن يكشف امره.

وقد تبين للباحث بعد اجراء مقابلات مع المدير الفني والمدير المالي السابق في شركة القلعة وهي الشركة المالكة لبرنامج الاصيل المحاسبي وهو البرنامج الاكثر استخداما في منشآت الأعمال في قطاع غزة تبين أن البرنامج قد يحتوي على عدد من الثغرات مثل أنه توجد في البرنامج إمكانية تعديل البيانات التي قد سبق إدخالها إلى النظام المحاسبي كما يمكن إعادة ترقيم المستندات ويمكن طباعة أكثر من أصل للمستندات ويمكن اضافة أي صلاحيات يطلبها العميل. (مقابلة)

وقد أورد العديد من الباحثين في مجال نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ما يؤيد حقيقة أن تلك النظم تحمل من المخاطر والتهديد ما جعل منها اداة للتلاعب والغش والاحتيال، وفيما يلي بعض ما ذكره الباحثين في مجال نظم المعلومات عن مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

التلاعب بالمعلومات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يمكن أن يحدث في أي مرحلة من مراحل معالجة البيانات، من مرحلة الإدخال وحتى مرحلة المخرجات، والتلاعب في المدخلات يعد أكثر أشكال الاحتيال شيوعا، حيث أن التلاعب في البيانات المدخلة سهل التنفيذ و يحتاج فقط إلى معرفة بسيطة في مهارات الكمبيوتر، وأيضا هذا النوع من الاحتيال يصعب اكتشافه لأنه يبدو طبيعيا ولا يتم اكتشافه إلا إذا تم تنفيذ مراجعة معمقة وكثيفة. أما فيما يتعلق بالتلاعب ببرامج الكمبيوتر نفسها فهذه مهمة معقدة وصعبة لأنها تحتاج إلى مهارات ومعرفة متقدمة في علم برمجة الكمبيوتر، كما أن هذا النوع من التلاعب يصعب جدا ايضا اكتشافه لأن اكتشافه يحتاج أيضا إلى معرفه ومهارة متقدمة في علم برمجة الكمبيوتر. كما يوجد اشكال اخري من التلاعب في نظم المعلومات المحوسبة مثل استغلال ما تتميز به تلك النظم من سرعة في تنفيذ التعديلات أو حتى مسح بعض السجلات ومن دون ترك أي أثر. (Hurt,2008)

الذين يمارسون الاحتيال والغش أصبحوا قادرين على سرقة أشياء أكثر في وقت أقل وجهد أقل، بل أصبح بإمكانهم سرقة الملايين من الدولارات في وقت لا يتعدى الدقائق ومن دون أن يتركوا أي دليل. ويعزي السبب في ذلك إلى نظم الكمبيوتر تتميز بالخصائص التالية:

- يمكن تخزين اشكال وأعداد هائلة من قواعد البيانات في أنظمة الكمبيوتر، وبالتالي الأشخاص الذين يستطيعون أن يصلوا إلى قواعد البيانات هذه يمكنهم أن يعدلوا أو يدمروا كمية كبيرة جدا من البيانات في وقت قصير جدا.
 - برنامج الكمبيوتر يحتاج فقط إلى تعديل غير قانوني بسيط ، والنظام سوف يعمل بطريقة غير صحيحة ولفترة طويلة جدا طالما أم البرنامج يتم استخدامه أو حتى يتم اكتشاف ذلك التلاعب في البرنامج. (Romney, and Steinbart.2008)
- " تبين أن تكنولوجيا المعلومات قد خدمت المحاسبة ولكنها أيضا حملت المخاطر والتهديد". (احمر، 2006)

أن التطور الهائل في تكنولوجيا نظم المعلومات قدمت خدمة عظيمة لمنظمات الأعمال إلا أنها بشكل متوازي حسنة قدرة الذين يمارسون الغش والاحتيال بشكر كبير أيضا، ويجب الاعتراف بأن عمليات الاحتيال التي تمت بواسطة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هائلة. (2004، A. Seetharaman, and others)

أن من أهم المشاكل التي ظهرت في بيئة معالجة البيانات المحاسبية إلكترونيا هي الغش والتلاعب مثل إدخال أرقام في غير أماكنها بشكل مقصود أو غير مقصود (قاعد ، 2007)

يرى الباحث: من خلال ما تقدم يبدو واضحا أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعتبر عامل مهم وفاعل في تسهيل عمليات الاحتيال، ويعتبر التهرب الضريبي أحد أنواع الاحتيال الذي يمارسه ضعاف النفوس أصحاب النظرة الأنانية الذين يقيسون الامور على مقياس المصلحة الشخصية الضيقة ، وهذا ما ما سوف يتم توكيده أو نفيه من خلال استطلاع اراء الموظفين في الدوائر الضريبية والمحاسبين وذلك عبر تحليل الاستبانة التي صممت لهذا الغرض في الفصل القادم.

أساليب تنفيذ التهرب الضريبي بواسطة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

أساليب التهرب الضريبي قد تتم في أي مرحلة من مراحل معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية كالتالي:

أولاً: أساليب التهرب الضريبي في مرحلة المدخلات

ذكر العديد من الباحثين في نظم المعلومات المحاسبية أن مرحلة إدخال البيانات في البرامج المحاسبية الإلكترونية تعتبر من أكثر المراحل التي يتم فيها التلاعب والاحتيال بسبب السهولة في تنفيذ التلاعب في هذه المرحلة ولأسباب أخرى نردها كالتالي:

من أكثر الطرق استخداماً وأبسطها لارتكاب الاحتيال هي أن يتم التعديل والتلاعب في البيانات التي يتم إدخالها إلى برامج الكمبيوتر، فهذه الطريقة لا تحتاج إلا إلى القليل من مهارات الكمبيوتر، حيث أن مرتكب الغش يلزمه فقط أن يعرف كيف يعمل النظام حتى يقوم بالتلاعب في المدخلات لتحقيق غرضه من الإحتيال. (Romney, and Steinbart.2008)

بالرغم من أن البرامج المحاسبية المستخدمة من قبل المحاسبين في قطاع غزة مثل برنامج الاصيل وغيره تتمتع بالعديد من المميزات الجيدة مثل السرعة في إنجاز العمل، والدقة، والعديد من المميزات الأخرى إلا أن هذه البرامج توجد بها نقاط ضعف كبيرة و عيوب رقابية تعتبر جوهرية، وقد اتضحت لي من خلال عملي على بعض هذه البرامج أنه يمكن ارتكاب المخالفات التالية (الحسيني، 2007):

- إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية.
- إمكانية حذف القيود والمستندات.
- إعادة ترقيم القيود والحركات.
- هناك إمكانية لطباعة أكثر من أصل من المستندات الداخلية والصحيح أن يتم طباعة أصل واحد فقط والباقي صورة.
- إمكانية إدخال فاتورة تحمل نفس الرقم مرتين رغم وجود رسائل التحذير من البرنامج.

وقد صنف (Abu Musa، 2005) الاحتيال في مدخلات نظم المعلومات المحاسبية أربعة أقسام أساسية كالتالي:

١-خلق بيانات غير سليمة:

ويتم ذلك من خلال خلق بيانات غير حقيقية ولكن بواسطة مستندات صحيحة يتم وضعها داخل مجموعة من العمليات دون أن يتم اكتشافها، ومثال ذلك استخدام أسماء وهمية لموظفين لا

يعملون بالشركة وادراج تلك الأسماء ضمن كشوف الرواتب وصرف رواتب شهرية لهم أو إدخال فواتير وهمية باسم أحد الموردين.

٢- تعديل أو تحريف بيانات المدخلات:

ويتم ذلك من خلال التلاعب في المدخلات والمستندات الأصلية بعد اعتمادها وقبل إدخالها إلى النظام، وذلك عن طريق تغيير في أرقام مبالغ بعض العمليات لصالح المحرف.

٣- حذف بعض المدخلات

ويحدث ذلك من خلال حذف أو استبعاد بعض البيانات قبل إدخالها إلى الحاسب الآلي .

٤- إدخال البيانات أكثر من مرة:

والمقصود بذلك تكرار إدخال البيانات إلى الحاسب، ويتم ذلك من خلال إدخال بيانات بعض المستندات أكثر من مرة إلى النظام قبل أوامر الدفع وذلك إما بعمل نسخ إضافية من المستندات الأصلية وتقديم كل من الصورة والأصل أو إعادة إدخال البيانات مرة أخرى إلى النظام .

ويرى الباحث: في ضوء ما تقدم يمكن القول أن المشاكل في البرامج المحاسبية المحوسبة وفرة بيئة ممتازة يعمل فيها الذين يمارسون الغش الضريبي مما قد يساهم في استفحال هذه الظاهرة. فمثلا إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية التي يتم إدخالها في البرنامج حتى بعد طباعتها، تعتبر من أكثر الثغرات خطورة التي تشملها البرامج المحاسبية ومن أكثرها استخداما في تنفيذ عمليات التهرب الضريبي ، فمن خلال هذا الثغرة يستطيع المتهرب مثلا أن يقوم بتعديل بيانات فاتورة مبيعات بعد طباعتها للعميل، أو تعديل عدد من فواتير المبيعات التي تم إدخالها مسبقا خلال الفترة المحاسبية والغرض من ذلك واضح وهو تخفيض قيمة الإيرادات، أو يمكن تعديل قيمة مستندات الصرف بزيادة قيمتها وذلك لتحقيق نفس الغرض.

ثانيا: أساليب التهرب الضريبي في مرحلة البرمجة أو تشغيل البيانات

يمكن تنفيذ التلاعب عن طريق التعديل في برنامج الكمبيوتر نفسه أو القيام ببناء برنامج كمبيوتر كامل، بحيث يصبح هذا البرنامج يعمل بطريقة تحقق أغراض المحتال، ولكن تعتبر هذه الطريقة صعبة الاستخدام وغير منتشرة لأنها تحتاج إلى مهارات متقدمة في البرمجة وعلوم الكمبيوتر . (Romney, and Steinbart.2008)

يمكن أن يتم الاحتيال في نظم المعلومات المحاسبية من خلال التلاعب بالبيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب والبرامج التي تقوم بتشغيل تلك البيانات حيث يمكن أن يتم تحريف وتعديل البرامج بطريقة غير قانونية ، ومثال على ذلك القيام بإعطاء أوامر للبرنامج بأن لا يسجل أي قيود في السجلات المالية تتعلق بعمليات البيع الخاصة بعميل معين من أجل تخفيض قيمة المبيعات . (Abu Musa، 2005)

ثالثاً: أساليب التهرب الضريبي في مرحلة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية:

ويقصد بها التلاعب بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عملية تشغيل ومعالجة البيانات، وقد يحدث التلاعب من خلال طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات أو خلق مخرجات زائفة وغير صحيحة أو إساءة استخدام مخرجات الحاسب (Abu Musa، 2005).

الأسباب التي قد جعلت من نظم المعلومات المحاسبية أداة لتنفيذ التحايل والغش الضريبي

تختص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بخصائص لم تكن في النظم اليدوية ، قد يتم استغلالها في الغش والاحتيال وهذه الخصائص هي (الحسيني، 2007):

1. عدم وجود المستندات الأصلية.
2. فقدان مسار المراجعة.
3. عدم القدرة على التحكم بالنتائج.
4. تركيز المهام داخل الحاسب الآلي .
5. السرعة الفائقة في التشغيل تزيد القدرة على الغش والتلاعب.
6. الأخطاء البرمجية.
7. ثقة المستخدم الزائدة في الحاسب.
8. تخزين البيانات بلغة الآلة، وهي غير مرئية.
9. إمكانية مسح البيانات الإلكترونية من دون ترك أثر.

ويرى الباحث: من خلال تقدم يمكن القول بأن أهم المشاكل في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تؤثر بشكل واضح في عملية التهرب الضريبي هي كالتالي:

1. تعديل المستندات والقيود المحاسبية: تعتبر إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية التي تم إدخالها في البرنامج أكثر المشاكل في البرامج المحاسبية أثراً في ظاهرة التهرب الضريبي، بسبب أن المتلاعبين يمكنهم تعديل عدد من فواتير المبيعات التي تم إدخالها مسبقاً خلال الفترة المحاسبية بغرض تخفيض قيمة الإيرادات، أو يمكن تعديل

- قيمة مستندات الصرف بزيادة قيمتها وذلك لغرض تخفيض الإيرادات أيضا وبالتالي تقليل نسبة الضريبة التي يدفعها المكلف.
2. حذف المستندات والقيود المحاسبية : يستخدم المتهربين هذا العيب لتحقيق نفس الغرض في البند رقم واحد.
3. إعادة ترقيم القيود والحركات: من خلال هذا الاجراء تتم عملية إخفاء التلاعب الذي تم في المستندات والقيود المحاسبية، حيث أن هذا الاجراء يمكن المتلاعب من إعادة ترقيم الحركات المدخلة على النظام وترتيبها تسلسليا وبذلك يتم إخفاء المستندات التي تم حذفها من النظام.
4. إمكانية طباعة اكثر من نسخة من المستندات: من خلال هذا الاجراء يستطيع التهرب أن يطبع فاتورة مبيعات للعميل بالقيمة الصحيحة ويطبع فاتورة أخرى بالقيمة المعدلة ليقدمها للدوائر الضريبية.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- تمهيد.
- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- عينة الدراسة.
- أداة الدراسة.
- صدق الاستبيان.
- ثبات الاستبيان.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنياتها، والأدوات التي استخدمها لجمع البيانات، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرّف المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الرهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات" (الحمدان، 2006).

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الأنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية تم جمع البيانات الأولية من خلال المقابلات والاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف ينقسم إلى قسمين:

1. المفتشون والمسؤولون في دوائر الضريبة وعددهم بتاريخ 20/04/2014 كان 60 موظف في الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة و61 موظف في الإدارة العامة لضريبة الدخل. (الشؤون الادارية في وزارة المالية).
2. مكاتب المحاسبة في قطاع غزة (وكلاء المكلفين) للدوائر الضريبية وعددهم 54 مكتب وذلك حسب الكشف من الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة.

عينة الدراسة:

قام الباحث باستخدام أسلوب الحصر الشامل للموظفين ومكاتب المحاسبة، حيث تم توزيع 121 استبانة على الموظفين وقد تم استرداد 104 استبانة بنسبة 86% وتم عمل مقابلة لتعبئة الاستبانة مع 54 مكتب محاسبة.

أداة الدراسة:

تتكون أداة الدراسة من استبانتين:

الاستبانة الأولى: تختص بالموظفين العاملين في الدوائر الضريبية، وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن معلومات عامة عن الموظفين ويتكون من 7 فقرات.

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 49 فقرة، موزع على 4 مجالات :

المجال الأول: الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، ويتكون من (13) فقرة.

المجال الثاني: معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، ويتكون من (17) فقرة.

المجال الثالث: مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الرابع: موثوقية نظم المعلومات المحاسبية، ويتكون من (9) فقرات.

الاستبانة الثانية: تختص مكاتب المحاسبة - وكلاء المكلفين - وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات العامة عن منشآت الأعمال وتتكون من 5 فقرات.

القسم الثاني: وهو عبارة عن معلومات عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ويتكون من 25 فقرة، موزع على 4 مجالات:

المجال الأول: معلومات عن مرحلة إدخال البيانات ، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الثاني: معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ويتكون من (4) فقرات.

المجال الثالث: معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ويتكون من (4) فقرات.

المجال الرابع: معلومات عن مواءمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية، ويتكون من (10) فقرات.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين للفقرات حسب جدول (1-4):

جدول (1-4): درجات مقياس شبيه ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بدرجة قليلة جدا	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة " موافق بدرجة قليلة جدا " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

صدق الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني " أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه " (الجرجاوي، 2010)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين:

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي، 2010) حيث تم عرض الإستبانتيين على مجموعة من المحكمين تألفت من أربعة من الأساتذة الأكاديميين واثنان من المدراء في الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل. وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانيين في صورتها النهائية - أنظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

أولاً: نتائج الاتساق الداخلي لاستبانة الموظفين العاملين في الدوائر الضريبية.

يوضح جدول (2-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2-4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الإحصائية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.467	يجيد موظفي الضريبة العمل على البرامج المحاسبية التي تستخدمها منشآت الأعمال
2.	*0.000	.725	تتوفر لدي الموظفين الخبرات والمهارات الشخصية (ذكاء، قيادة،...الخ)
3.	*0.000	.612	يراعي عند التوظيف في الدوائر الضريبية سنوات الخبرة العملية عند المرشح للوظيفة
4.	*0.000	.531	يوجد تأهيل علمي ومهني مناسب لجميع موظفي الدوائر الضريبية
5.	*0.000	.763	تتوفر لدي موظفي الدائرة الضريبية الخبرة الكافية حول طبيعة عملهم
6.	*0.000	.561	يعتمد الموظف على المعلومات التي يمتلكها من خلال خبرته السابقة في تنفيذ المهام الموكلة له في الضريبة
7.	*0.000	.630	يتوفر لدى الموظفين الإلمام الكافي باليات تحصيل الضريبة
8.	*0.000	.763	يتوفر لدى الموظفين خبرة كافية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
9.	*0.000	.711	تعمل الإدارة الضريبية على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل
10.	*0.000	.716	يوجد نظام رقابة داخلي في الدوائر الضريبية يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين
11.	*0.000	.807	تتم عملية الفحص الضريبي من قبل موظفين مختصين ذوي كفاءة عالية
12.	*0.000	.703	يتصف اغلب موظفي الدوائر الضريبية بالمهنية في العمل
13.	*0.000	.727	يمتلك الموظف معلومات كافية حول الضريبة وبالتالي لا يسهل تضليله

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (3-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3-4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الإحصائية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.832	يتم التأكد من أن النظام المحاسبي مصمم بطريقة تساعد المستخدم على بناء شجرة الحسابات بشكل دقيق تؤدي إلى أن المدخلات يتم ترحيلها إلى الحسابات الصحيحة
2.	*0.000	.815	يتم التأكد من أنه لم يتم إجراء تعديل على القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة
3.	*0.000	.858	يتم التأكد من أنه لم يتم حذف بعض القيود أو المستندات من النظام بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة
4.	*0.000	.860	يتم التأكد من أنه لم يتم إعادة تقييم القيود والحركات
5.	*0.000	.900	يتم التأكد أن البرامج المحاسبية تصدر نسخة واحدة من المستندات الداخلية كأصل (كالمبيعات) والباقي صور
6.	*0.000	.869	يتم التأكد من أن البيانات المدخلة إلى النظام هي من واقع عمليات فعلية
7.	*0.000	.857	يتم التأكد من أنه لم يتم التحريف في البيانات المدخلة على البرنامج
8.	*0.000	.886	يتم التأكد من أنه لم يتم إدخال نفس البيانات على البرنامج أكثر من مره
9.	*0.000	.775	يتم التأكد من أنه لم يتم تجاهل إدخال بعض الصفقات في النظام المحاسبي
10.	*0.000	.855	يتم التأكد من أن النظام المحاسبي يعطي رقم متسلسل للمستندات الداخلية (فواتير المبيعات)
11.	*0.000	.855	يتم التأكد من أنه لا يوجد أكثر من تسلسل واحد لفواتير المبيعات
12.	*0.000	.873	يتم التأكد من أنه لا يمكن التعديل في محتويات الفواتير والمستندات بعد طباعتها
13.	*0.000	.827	يتم التأكد من أنه لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات
14.	*0.000	.816	يتم التأكد من أنه لا يمكن مسح الفواتير والمستندات بعد طباعتها
15.	*0.000	.850	يتم التأكد أن المستندات والفواتير بعد طباعتها يتم الغائها بقيد عكسي
16.	*0.000	.874	يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد الغائها بنفس بياناتها وتكون ملغاه
17.	*0.000	.714	يتم التأكد من أن فواتير البيع الصادرة من البرنامج تتضمن معلومات المكلف الرئيسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (4-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مواصفة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مواصفة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية" والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الإحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.629	يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة
2.	*0.000	.545	البرامج المحاسبية توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون
3.	*0.000	.690	المعلومات التي توفرها البرامج المحاسبية تغطي كافة أنشطة المكلف التجارية الخاضعة للضريبة
4.	*0.000	.687	جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي عليها يكون مطبوعا عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية.
5.	*0.000	.749	البيانات الناتجة من البرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي لنشاط المكلف دائما
6.	*0.000	.755	البرامج المحاسبية توفر بيانات تتوافق مع متطلبات الدوائر الضريبية
7.	*0.000	.809	توفر البرامج المحاسبية معلومات وافية ودقيقة
8.	*0.000	.726	يندر وجود المشاكل والعيوب في البرامج المحاسبية
9.	*0.000	.678	يتم طباعة كلمة أصل على كل نسخة يتم استخراجها من الجهاز بصورة تلقائية.
10.	*0.000	.667	يتم ترقيم المستندات في النظام تلقائيا

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (4-5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " موثوقية نظم المعلومات المحاسبية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " موثوقية نظم المعلومات المحاسبية " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الإحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.690	البرامج المحاسبية توجد بها ثغرات تساعد المكلفين على التلاعب والغش في التقارير المقدمة للدوائر الضريبية
2.	*0.000	.497	يوجد اخطاء وتناقضات في المخرجات التي تنتجها البرامج المحاسبية
3.	*0.000	.876	لا يمكن الاعتماد على البيانات التي تنتجها البرامج المحاسبية
4.	*0.000	.687	أن البرامج المحاسبية التي تستخدمها منشآت الأعمال من البرامج التي لا تحقق الكفاءة والفاعلية في العمل
5.	*0.000	.862	لا تتميز البيانات المستخرجة من البرامج المحاسبية بصحتها وسلامتها ولا يمكن الاعتماد عليها
6.	*0.000	.771	يتوفر في البرامج المحاسبية ميزة تقديم المعلومات المحاسبية المرغوبة فقط واستبعاد المعلومات الأخرى
7.	*0.000	.756	المعلومات التي توفرها البرامج المحاسبية لا تغطي كافة أنشطة العمل
8.	*0.000	.748	ضعف وعدم كفاءة النظم الرقابية المطبقة على مخرجات الحاسب الآلي
9.	*0.000	.405	البرامج المحاسبية لا توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ثانياً: نتائج الاتساق الداخلي لاستبانة مكاتب المحاسبة:

يوضح جدول (4-6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معلومات عن مرحلة إدخال البيانات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معلومات عن مرحلة إدخال البيانات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الإحصائية (.Sig)
1.	تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية	.535	*0.000
2.	يسمح البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية إدخال فاتورة تحمل نفس الرقم مرتين	.693	*0.000
3.	يسمح النظام بأن يتم إدخال نفس البيانات أكثر من مرة	.742	*0.000
4.	تتوفر في النظام ميزة أن يتم مسح بعض القيود أو الفواتير من دون ترك أي أثر لها	.661	*0.000
5.	تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية حذف القيود والمستندات.	.736	*0.000
6.	يسمح البرنامج المحاسبي أن يتم ترقيم فواتير المبيعات في النظام يدوياً	.737	*0.000
7.	يسمح البرنامج المحاسبي بأن يتم عمل أكثر من تسلسل لأرقام المبيعات في النظام حسب ما يراه المحاسب مناسباً	.741	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (4-7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معلومات عن مرحلة معالجة البيانات" في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (7-4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	يسمح البرنامج المحاسبي أن يتم بناء شجرة الحسابات بطريقة قد تؤدي إلى أن يتم ترحيل الفواتير والقيود إلى حسابات غير صحيحة	.712	*0.000
2.	تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إعادة ترقيم القيود والحركات.	.616	*0.000
3.	تتوفر امكانية التعديل في إلة معالجة البرنامج للبيانات بحيث لا يتم ترحيل فواتير المبيعات لعميل معين إلى حساب إجمالي الذمم مثلاً	.551	*0.000
4.	تتوفر في النظام خيار ترقيم فواتير المبيعات يدوياً	.718	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (8-4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (8-4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	تتوفر في النظام المحاسبي إمكانية التعديل في تصميم وشكل مخرجات النظام المحاسبي (فواتير البيع ، والتقارير) بحيث يمكن إظهار أو عدم إظهار بعض المعلومات الأساسية مثل رقم المشتغل واسم المكلّف	.748	*0.000
	يسمح النظام بأن يتم تعديل شكل التقارير التي يخرجها بحث يمكن الاستغناء عن بعض المعلومات أو تعديل بعض المعلومات	.852	*0.000
	تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب الإمكانيّة لطباعة أكثر من أصل من المستندات الداخلية.	.679	*0.000
	تتوفر في البرنامج المحاسبي إمكانية تعديل بيانات فواتير المبيعات قبل الطباعة وبعد الطباعة	.574	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (4-9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الإحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
	*0.000	.632	يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدم والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة
	*0.000	.560	البرنامج المحاسبي يوفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير التي يتطلبها القانون الضريبي
	*0.000	.851	المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي يغطي كافة أنشطة المكلف التجارية الخاضعة للضريبة
	*0.000	.654	جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي عليها يكون مطبوعا عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية.
	*0.000	.859	البيانات الناتجة من البرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي لنشاط المكلف دائماً
	*0.000	.827	البرنامج المحاسبي يوفر بيانات تتطابق مع متطلبات الدوائر الضريبية
	*0.000	.751	توفر البرامج المحاسبية معلومات وافية ودقيقة
	*0.000	.694	يندر وجود المشاكل والعيوب في البرنامج المحاسبي
	*0.010	.316	يتم طباعة كلمة أصل على كل نسخة يتم استخراجها من الجهاز بصورة تلقائية
	*0.000	.463	يتم ترقيم المستندات في النظام تلقائياً

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

أولاً: الصدق البنائي لاستبانة الموظفين العاملين في الدوائر الضريبية:

يبين جدول (10-4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات استبانة الموظفين صالحة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات استبانة الموظفين صادقة لما وضع لقياسه.

جدول (10-4): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات استبانة الموظفين والدرجة الكلية للاستبانة

القيمة الإحصائية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	المجال
*0.000	.840	الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة.
*0.000	.867	معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة.
*0.000	.834	مواصفة نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية.
*0.007	.239	موثوقية نظم المعلومات الحاسوبية.

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي لاستبانة مكاتب المحاسبة:

يبين جدول (11-4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات استبانة منشآت الأعمال صالحة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات استبانة مكاتب المحاسبة صادقة لما وضع لقياسه.

جدول (11-4): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات استبانة مكاتب المحاسبة والدرجة الكلية للاستبانة

القيمة الإحصائية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	المجال
*0.000	.746	معلومات عن مرحلة إدخال البيانات .
*0.000	.783	معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.
*0.000	.707	معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.
*0.008	.329	معلومات عن مواصفة نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية.

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ثبات الاستبانة :Reliability

يقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية" (الجراوي،2010)، ويقصد به أيضا "إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه والاستبانات واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة" (القحطاني، 2002).

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

أولاً: معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient - لاستبانة الموظفين:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة الموظفين، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4-12).

جدول (4-12): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة الموظفين

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.946	0.895	13	الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
0.988	0.977	17	معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
0.937	0.878	10	مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية.
0.934	0.872	9	موثوقية نظم المعلومات المحاسبية.
0.967	0.934	49	جميع المجالات

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-12) السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.872،0.977) بينما بلغت لجميع فقرات استبانة الموظفين (0.934). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.934،0.988) بينما بلغت لجميع فقرات استبانة الموظفين (0.967) وهذا يعني أن معامل الصدق الذاتي مرتفع.

ثانياً: معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient - لاستبانة مكاتب المحاسبة:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة منشآت الأعمال، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4-13).

جدول (4-13): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة منشآت الأعمال

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.924	0.854	7	معلومات عن مرحلة إدخال البيانات.
0.937	0.878	4	معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
0.828	0.686	4	معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
0.921	0.849	10	معلومات عن موازنة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية.
0.890	0.792	25	جميع المجالات

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-13) السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.686،0.878) بينما بلغت لجميع فقرات استبانة مكاتب المحاسبة (0.792). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.828،0.937) بينما بلغت لجميع فقرات استبانة مكاتب المحاسبة (0.890) وهذا يعني أن معامل الصدق الذاتي مرتفع.

وبذلك تكون الإستبانيتين في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانيتين الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانيتين وصلاحيتهما لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفرغ وتحليل الإستبانتين من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي لاستبانة الموظفين:

تم استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4-14).

جدول (4-14): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لاستبانة الموظفين

القيمة الإحتمالية (Sig.)	المجال
0.271	الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
0.105	معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
0.289	مواومة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية.
0.143	موثوقية نظم المعلومات المحاسبية.
0.085	جميع مجالات استبانة الموظفين

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-14) السابق أن القيمة الإحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي لاستبانة منشآت الأعمال:

تم استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4-15).

جدول (15-4): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لاستبانة منشآت الأعمال

القيمة الإحتمالية (Sig.)	المجال
0.179	معلومات عن مرحلة إدخال البيانات .
0.164	معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
0.105	معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
0.553	معلومات عن مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية.
0.270	جميع مجالات استبانة منشآت الأعمال

واضح من النتائج الموضحة في جدول (15-4) السابق أن القيمة الإحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
- 2- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
- 3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الإستبانيتين .
- 4- اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test: لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- 5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانيتين.
- 6- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الإستبانيتين .
- 7- اختبار T في حالة عينيتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- 8- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

- تمهيد.
- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة.
- اختبار فرضيات الدراسة.
- النتائج.
- التوصيات.

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المعلومات العامة للمستطلعة آرائهم، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

أولاً: عرض لخصائص عينة الدراسة وفق المعلومات العامة للموظفين

جدول (1-5): توزيع عينة الدراسة حسب المعلومات العامة للموظفين

المعلومات العامة	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
العمر	20- أقل من 30 سنة	43	41.3
	30- أقل من 40 سنة	50	48.1
	40 سنة فأكثر	11	10.6
	المجموع	104	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم	4	3.8
	بكالوريوس	94	90.4
	ماجستير فأعلى	6	5.8
	المجموع	104	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	50	48.1
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	39	37.5
	10 سنوات فأكثر	15	14.4
	المجموع	104	100.0
الإدارة التي يعمل الموظف بها	الإدارة العامة لضريبة الدخل	48	46.2
	الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة	56	53.8
	المجموع	104	100.0
المسمى الوظيفي	موظف	72	69.2
	رئيس قسم	21	20.2
	مدير دائرة	10	9.6
	مدير عام	1	1.0

المعلومات العامة	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
	المجموع	104	100.0
هل سبق أن عمل الموظف محاسباً في إحدى منشآت الأعمال قبل أن يعمل في الحكومة؟	نعم	90	86.5
	لا	14	13.5
	المجموع	104	100.0
هل كان الموظف يستخدم نظم المعلومات الإلكترونية أثناء عمله في القطاع الخاص	نعم	85	94.4
	لا	5	5.6
	المجموع	90	100.0

يتضح من جدول (1-5) السابق ما يلي:

1. أن ما نسبته 41.3% تتراوح أعمارهم من 20- أقل من 30 سنة، 48.1% تتراوح أعمارهم من 30- أقل من 40 سنة، بينما أعمارهم 10.6% 40 سنة فأكثر. وهذا يبين أن أعمار الموظفين بشكل عام صغيرة مما يدل على أن خبرتهم الوظيفية قليلة مما قد ينعكس سلباً على قدرتهم في اكتشاف الغش والتلاعب في البيانات المحاسبية المقدمة لهم من قبل مكاتب المحاسبة الذين لهم خبرة طويلة في مجال محاسبة الضرائب

2. أن ما نسبته 3.8% من عينة الدراسة يحملون درجة الدبلوم، 90.4% يحملون درجة البكالوريوس، بينما 5.8% يحملون درجة الماجستير فأعلى مما يدل بانهم يتمتعون بتأهيل عالمي مناسب.

3. أن ما نسبته 48.1% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 37.5% تتراوح سنوات خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات، بينما 14.4% سنوات خبرتهم 10 سنوات فأكثر. كما في البند واحد هذا يعطي مؤشر بأن خبرة الموظفين في الدوائر الضريبية صغيرة مقارنة مع المحاسبين الذين يعملون في مكاتب المحاسبة الذين لهم خبرة طويلة في مجال محاسبة الضرائب

4. أن ما نسبته 69.2% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي موظف، 20.2% رئيس قسم، 9.6% مدير دائرة، بينما 1.0% مساهم الوظيفي مدير عام. وهذا يؤشر بأن الدوائر الضريبية يوجد بها هيكل إداري مناسب

5. أن ما نسبته 86.5% من عينة الدراسة أجابوا أنهم عملوا محاسباً في إحدى منشآت الأعمال قبل أن يعملوا في الحكومة، بينما 13.5% أجابوا أنهم لم يعملوا محاسباً في إحدى منشآت الأعمال قبل أن يعملوا في الحكومة. وهذا يؤشر بأن الموظفين لديهم خبرة عملية مناسبة.

6. أن ما نسبته 94.4% من عينة الدراسة أجابوا أنهم يستخدمون نظم المعلومات الإلكترونية أثناء عملهم في القطاع الخاص، بينما 5.6% أجابوا أنهم لا يستخدمونه. وهذا يؤشر بأن نسبة عالية من الموظفين في الدوائر الضريبية لديهم خبرة مناسبة في استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

ثانياً: عرض لخصائص عينة الدراسة وفق المعلومات العامة لمكاتب المحاسبة (وكلاء المكلفين)

جدول (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب المعلومات العامة لمكاتب المحاسبة

النسبة المئوية %	العدد	الفئات	المعلومات العامة
24.1	13	20- أقل من 30 سنة	العمر
42.6	23	30- أقل من 40 سنة	
33.3	18	40 سنة فأكثر	
100.0	54	المجموع	
1.9	1	دبلوم	المؤهل العلمي
87.0	47	بكالوريوس	
11.1	6	ماجستير فأعلى	
100.0	54	المجموع	
14.8	8	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
27.8	15	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
57.4	31	10 سنوات فأكثر	
100.0	54	المجموع	
68.5	37	نظام الأصيل الذهبي	النظام المحاسبي الإلكتروني الذي يتم استخدامه
29.6	16	نظام الممتاز	
1.9	1	نظام المحاسب الذكي	
100.0	54	المجموع	
1.9	1	أقل من 10	عدد منشآت الأعمال (المكلفين) التي يؤدي لها مكتبكم خدمات ضريبية
40.7	22	من 10- أقل من 50	
38.9	21	من 50- أقل من 100	
18.5	10	100 فأكثر	
100.0	54	المجموع	

يتضح من جدول (2-5) السابق ما يلي:

1. أن ما نسبته 24.1% تتراوح أعمارهم من 20- أقل من 30 سنة، 42.6% تتراوح أعمارهم من 30- أقل من 40 سنة، بينما أعمارهم 33.3% 40 سنة فأكثر. مما يوشر بأن العاملين في مكاتب المحاسبة يتمتعون بخبرة عملية مرتفعة وذلك بالاستناد إلى أن معظم العاملين اعمارهم فوق 30 سنة وهذا يعني أن لديهم خبرة أكبر من 10 سنوات
2. أن ما نسبته 1.9% من عينة الدراسة يحملون درجة الدبلوم، 87.0% يحملون درجة البكالوريوس، بينما 11.1% يحملون درجة الماجستير فأعلى. وهذا يدل بأن أكثر العاملين في المكاتب المحاسبية لديهم تاهيل علمي مناسب.
3. أن ما نسبته 14.8% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 27.8% تتراوح سنوات خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات، بينما 57.4% سنوات خبرتهم 10 سنوات فأكثر. وهذا مؤشر اضافي كما في بند واحد بأن العاملين في المكاتب المحاسبية لديهم خبرة عملية كبيرة.
4. أن ما نسبته 68.5% من عينة الدراسة يستخدمون نظام الأصيل الذهبي، 29.6% يستخدمون نظام الممتاز، بينما 1.9% يستخدمون نظام المحاسب الذكي.
5. أن ما نسبته 1.9% من مكاتب المحاسبة في عينة الدراسة تظهر أنهم يقومون بتأدية خدمات محاسبة الضريبة لأقل من 10 منشآت أعمال، و 40.7% من مكاتب المحاسبة يؤدون خدمات محاسبة الضريبة لعدد من منشآت الاعمال يتراوح عددها من 10- أقل من 50، و 38.9% من مكاتب المحاسبة يؤدون خدمات محاسبة الضريبة لعدد من منشآت الاعمال يتراوح عددها من 50- أقل من 100، بينما 18.5% من مكاتب المحاسبة عددها 100 فأكثر. وهذا يوشر بأنه لا يوجد احتكار من قبل عدد محدود من مكاتب المحاسبة في تأدية خدمات محاسبة الضريبة لمنشآت الاعمال في قطاع غزة وهذا يفيد بأنه إذا تبين لاحقاً أنه يوجد تلاعب في بيانات الضريبة المقدمة للدوائر الضريبية فإن هذه ظاهرة عامة بمعنى أن أكثر مكاتب المحاسبة تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للتلاعب في البيانات المحاسبية لمنشآت الأعمال بهدف التهرب الضريبي.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل درجة الموافقة المتوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3 .

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإن ه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 ، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى: تتسم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدم وجود ثغرات رقابية أو تقنية يمكن استخدامها في التلاعب بالبيانات المحاسبية بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (3-5).

جدول (3-5): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات استبانة

مكاتب المحاسبة (وكلاء المكلفين)

القيمة الإحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار T	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	البند
*0.000	8.34	70.60	3.53	جميع فقرات استبانة منشآت الأعمال

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تبين من جدول (3-5) السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.53 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.60%، قيمة الاختبار 8.34 وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات استبانة مكاتب المحاسبة بشكل عام. مما يعني أن نظم المعلومات المحاسبية يوجد فيها ثغرات تؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ويعزو الباحث ذلك إلى أن التطور في تكنولوجيا المعلومات سريع جدا في حين أن اصدار القوانين لا يكون بالسرعة التي تواكب التطور في تكنولوجيا المعلومات مما قد يؤدي إلى وجود ثغرات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي هي نتاج تكنولوجيا المعلومات يستخدمها البعض في التهرب الضريبي.

وقد اتفقت هذه النتائج مع الدراسات السابقة في أن نظم المعلومات المحاسبية يوجد بها ثغرات قد يساء استخدامها من قبل البعض في تنفيذ التهرب الضريبي وخصوصا اذا لم تكون هناك قوانين ضريبية ملائمة تردع المتهربين من التهرب.

نتيجة الفرضية:

بما أن $\text{Sig} < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية، وبذلك يمكن القول لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بعدم وجود ثغرات رقابية أو تقنية يمكن استخدامها في التلاعب بالبيانات المحاسبية بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$. ويتفرع منها الفرضيات التالية:

أ- لا يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة المدخلات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4-5).

جدول (4-5): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة إدخال البيانات "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار T	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية	4.30	85.93	14.38	*0.000	1
2.	يسمح البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية إدخال فاتورة تحمل نفس الرقم مرتين	3.02	60.37	0.09	0.463	7
3.	يسمح النظام بأن يتم إدخال نفس البيانات أكثر من مرة	3.24	64.81	1.30	0.099	6
4.	تتوفر في النظام ميزة أن يتم مسح بعض القيود أو الفواتير من دون ترك أي اثر لها	3.58	71.70	3.46	*0.001	5
5.	تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية حذف القيود والمستندات.	3.89	77.78	7.06	*0.000	3
6.	يسمح البرنامج المحاسبي أن يتم ترقيم فواتير المبيعات في النظام يدويا	3.93	78.52	5.35	*0.000	2
7.	يسمح البرنامج المحاسبي بأن يتم عمل أكثر من تسلسل لأرقام المبيعات في النظام حسب ما يراه المحاسب مناسباً	3.83	76.67	4.77	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.68	73.68	5.29	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (4-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية " يساوي 4.30 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 85.93%، قيمة الاختبار 14.38، وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يسمح البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية إدخال فاتورة تحمل نفس الرقم مرتين " يساوي 3.02 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 60.37%، قيمة الاختبار 0.09، وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.463 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.68، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 73.68%، قيمة الاختبار 5.29، وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " معلومات عن مرحلة إدخال البيانات " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية:

بما أن $\text{Sig} < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية، وبذلك يمكن القول يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة المدخلات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$.

ب- لا يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-5).

جدول (5-5): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	يسمح البرنامج المحاسبي أن يتم بناء شجرة الحسابات بطريقة قد تؤدي إلى أن يتم ترحيل الفواتير والقيود إلى حسابات غير صحيحة	3.07	61.48	0.44	0.331	4
2.	تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إعادة ترقيم القيود والحركات.	3.51	70.19	2.80	*0.004	2
3.	تتوفر امكانية التعديل في إلة معالجة البرنامج للبيانات بحيث لا يتم ترحيل فواتير المبيعات لعميل معين إلى حساب إجمالي الذمم مثلاً	3.22	64.44	1.63	0.055	3
4.	تتوفر في النظام خيار ترقيم فواتير المبيعات يدويا	3.87	77.36	5.03	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	3.42	68.37	5.12	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5-5) السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تتوفر في النظام خيار ترقيم فواتير المبيعات يدويا " يساوي 3.87 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.36%، قيمة الاختبار 5.03، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يسمح البرنامج المحاسبي أن يتم بناء شجرة الحسابات بطريقة قد تؤدي إلى أن يتم ترحيل الفواتير والقيود إلى حسابات غير صحيحة " يساوي 3.07 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 61.48%، قيمة الاختبار 0.44، وأن القيمة الاحتمالية

(Sig.) تساوي 0.331 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.42، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.37%، قيمة الاختبار 5.12، وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية:

بما أن $\text{Sig} < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية، وبذلك يمكن القول يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

ت- لا يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-6).

جدول (5-6): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تتوفر في النظام المحاسبي إمكانية التعديل في تصميم وشكل مخرجات النظام المحاسبي (فواتير البيع، والتقارير) بحيث يمكن إظهار أو عدم إظهار بعض المعلومات الأساسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف	3.72	74.44	4.10	*0.000	1
2.	يسمح النظام بأن يتم تعديل شكل التقارير التي يخرجها بحث يمكن الاستغناء عن بعض المعلومات أو تعديل بعض المعلومات	3.56	71.11	3.38	*0.001	3
3.	تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية لطباعة أكثر من أصل من المستندات الداخلية.	3.48	69.63	3.18	*0.001	4
4.	تتوفر في البرنامج المحاسبي إمكانية تعديل بيانات فواتير المبيعات قبل الطباعة وبعد الطباعة	3.65	72.96	4.70	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	3.60	72.04	5.31	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5-6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تتوفر في النظام المحاسبي إمكانية التعديل في تصميم وشكل مخرجات النظام المحاسبي (فواتير البيع، والتقارير) بحيث يمكن إظهار أو عدم إظهار بعض المعلومات الأساسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف" يساوي 3.72 (الدرجة الكلية من 5) أي أن

المتوسط الحسابي النسبي 74.44%، قيمة الاختبار 4.10 وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب الإمكانية لطباعة أكثر من أصل من المستندات الداخلية " يساوي 3.48 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.63%، قيمة الاختبار 3.18 وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.60، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 72.04%، قيمة الاختبار 5.31 وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية:

بما أن $\text{Sig} < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية، وبذلك يمكن القول يمكن التلاعب في البيانات في مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$.

تحليل فقرات مجال "معلومات عن مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-7).

جدول (5-7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "معلومات عن مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدم والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة	2.70	54.07	-1.50	0.069	10
2.	البرنامج المحاسبي يوفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير التي يتطلبها القانون الضريبي	3.74	74.81	5.28	*0.000	4
3.	المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي يغطي كافة أنشطة المكلف التجارية الخاضعة للضريبة	3.24	64.81	1.26	0.106	7
4.	جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي عليها يكون مطبوعاً عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية.	3.91	78.15	7.12	*0.000	1
5.	البيانات الناتجة من البرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي لنشاط المكلف دائماً	3.19	63.70	1.11	0.137	8
6.	البرنامج المحاسبي يوفر بيانات تتطابق مع متطلبات الدوائر الضريبية	3.85	77.04	7.96	*0.000	2
7.	توفر البرامج المحاسبية معلومات وافية ودقيقة	3.61	72.22	4.88	*0.000	5
8.	يندر وجود المشاكل والعيوب في البرنامج المحاسبي	2.94	58.87	-0.37	0.357	9
9.	يتم طباعة كلمة أصل على كل نسخة يتم استخراجها من الجهاز بصورة تلقائية	3.37	67.41	2.33	*0.012	6
10.	يتم تقييم المستندات في النظام تلقائياً	3.85	77.04	8.21	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	3.44	68.81	4.51	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5-7) السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي عليها يكون مطبوعاً عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية " يساوي 3.91 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.15%، قيمة الاختبار 7.12 وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدم والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة " يساوي 2.70 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 54.07%، قيمة الاختبار 1.50- وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.069 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.44، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.81%، قيمة الاختبار 4.51 وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "معلومات عن مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. نلاحظ هنا أن اجابات مكاتب المحاسبة قد اختلفت عن اجابات الموظفين في الدوائر الضريبية حيث كانت اجابات الموظفين بشكل عام موافق بدرجة قليلة عكس مكاتب المحاسبة ويعزو الباحث ذلك إلى أن مكاتب المحاسبة قد تنتظر إلى القوانين الضريبية بأنها تحد من حريتهم في العمل لذلك يرون أن القوانين الحالية مناسبة في حين أن الموظفين ينظرون إلى القوانين بأنها تضبط وتنظم عمل المكلفين وتكون مانع لهم من التهرب الضريبي لذلك كان موافقتهم بدرجة قليلة على القوانين الحالية وذلك لربهم بوجود قوانين أكثر فاعلية شدة.

الفرضية الثانية: تتوفر لدي موظفي الدوائر الضريبية الخبرة الكافية في مجال استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بما يساهم إيجابيا بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-8).

جدول (5-8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار T	القيمة الإحصائية (.Sig)	الترتيب
1.	يجيد موظفي الضريبة العمل على البرامج المحاسبية التي تستخدمها منشآت الأعمال	2.79	55.77	-2.75	*0.004	8
2.	تتوفر لدي الموظفين الخبرات والمهارات الشخصية (ذكاء، قيادة،...الخ)	3.16	63.27	2.11	*0.019	1
3.	يراعي عند التوظيف في الدوائر الضريبية سنوات الخبرة العملية عند المرشح للوظيفة	2.22	44.42	-6.97	*0.000	12
4.	يوجد تأهيل علمي ومهني مناسب لجميع موظفي الدوائر الضريبية	2.88	57.69	-1.25	0.106	5
5.	تتوفر لدي موظفي الدائرة الضريبية الخبرة الكافية حول طبيعة عملهم	2.90	58.08	-1.15	0.127	3
6.	يعتمد الموظف على المعلومات التي يمتلكها من خلال خبرته السابقة في تنفيذ المهام الموكلة له في الضريبة	3.05	60.97	0.47	0.319	2
7.	يتوفر لدى الموظفين الإلمام الكافي بالإناءات تحصيل الضريبة	2.89	57.88	-1.15	0.125	4
8.	يتوفر لدى الموظفين خبرة كافية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	2.80	55.96	-2.42	*0.009	7
9.	تعمل الإدارة الضريبية على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل	2.06	41.15	-9.07	*0.000	13

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار T	القيمة الإحتمالية (.Sig)	الترتيب
10.	يوجد نظام رقابة داخلي في الدوائر الضريبية يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين	2.60	51.92	-3.62	*0.000	11
11.	تتم عملية الفحص الضريبي من قبل موظفين مختصين ذوي كفاءة عالية	2.66	53.27	-3.43	*0.000	10
12.	يتصف اغلب موظفي الدوائر الضريبية بالمهنية في العمل	2.88	57.67	-1.30	0.099	6
13.	يمتلك الموظف معلومات كافية حول الضريبة وبالتالي لا يسهل تضليله	2.74	54.81	-2.49	*0.007	9
	جميع فقرات المجال معاً	2.74	54.82	-4.09	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (8-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تتوفر لدي الموظفين الخبرات والمهارات الشخصية (ذكاء، قيادة...الخ) " يساوي 3.16 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 63.27%، قيمة الاختبار 2.11 وأن القيمة الإحتمالية (.Sig) تساوي 0.019 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " تعمل الإدارة الضريبية على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل " يساوي 2.06 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 41.15%، قيمة الاختبار - 9.07، وأن القيمة الإحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أنه لا يوجد موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.74، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 54.82%، قيمة الاختبار -4.09، وأن القيمة الإحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر

مجال " الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أنه لا يوجد موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن أعمار العاملين في الدوائر الضريبية صغيرة وسنوات خبرتهم في مجال العمل الحكومي قليلة كما هو موضح في الجدول 1-5، وأيضاً بسبب أن الدوائر الضريبية لا تعمل على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل ولا يوجد نظام رقابة داخلي في الدوائر الضريبية يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين كما هو موضح في الفقرة 9 و 10 في الجدول 3-5 .

نتيجة الفرضية:

بما أن $\text{Sig} < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية، وبذلك يمكن القول لا تتوفر لدي موظفي الدوائر الضريبية الخبرة الكافية في مجال استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بما يساهم إيجابياً بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

ويعزو الباحث ذلك إلى من ما تم الإشارة إليه سابقاً عند تفسير فقرات مجال " الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " من أن سنوات الخبرة عند الموظفين في دوائر الضريبة قليلة فقد بلغت نسبة الموظفين الذين تقل سنوات خبرتهم العملية عن 5 سنوات أكثر من 48% في حين بلغت نسبة الذين تزيد سنوات خبرته عن 10 سنوات فقط 14.4%، كما نلاحظ أن درجة الاستجابة للفقرة التاسعة " تعمل الإدارة الضريبية على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل " قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أنه لا توجد موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة كما أن هذه الفقرة كانت أدنى الفقرات في الترتيب لفقرات المجال كله في درجة الموافقة . وهذه يعني أن الموظفين بشكل عام ليس لديهم خبرة معتبرة في العمل الحكومي في الدوائر الضريبية مما يؤثر بدرجة كبيرة على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرضية الثالثة: يقوم موظفي الدوائر الضريبية بإجراءات فحص مهنية لنظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المستخدمة في منشآت الأعمال الفلسطينية بما يساهم إيجابيا بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (9-5).

جدول (9-5): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار T	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يتم التأكد من أن النظام الحاسوبي مصمم بطريقة تساعد المستخدم على بناء شجرة الحسابات بشكل دقيق تؤدي إلى أن المدخلات يتم ترحيلها إلى الحسابات الصحيحة	2.59	51.73	-3.76	*0.000	4
2.	يتم التأكد من أنه لم يتم إجراء تعديل على القيود والمستندات الحاسوبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة	2.48	49.62	-4.87	*0.000	9
3.	يتم التأكد من أنه لم يتم حذف بعض القيود أو المستندات من النظام بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة	2.54	50.87	-3.88	*0.000	5
4.	يتم التأكد من أنه لم يتم إعادة ترقيم القيود والحركات	2.48	49.62	-4.95	*0.000	9
5.	يتم التأكد أن البرامج الحاسوبية تصدر نسخة واحدة من المستندات الداخلية كأصل (كالمبيعات) والباقي صور	2.53	50.68	-4.07	*0.000	6
6.	يتم التأكد من أن البيانات المدخلة إلى النظام هي من واقع عمليات فعلية	2.52	50.38	-4.54	*0.000	7
7.	يتم التأكد من أنه لم يتم التحريف في البيانات المدخلة على البرنامج	2.42	48.46	-5.46	*0.000	12
8.	يتم التأكد من أنه لم يتم إدخال نفس البيانات على البرنامج أكثر من مره	2.43	48.54	-5.84	*0.000	11
9.	يتم التأكد من أنه لم يتم تجاهل إدخال	2.42	48.46	-5.38	*0.000	12

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار T	القيمة الإحتمالية (.Sig)	الترتيب
	بعض الصفقات في النظام المحاسبي					
10.	يتم التأكد من أن النظام المحاسبي يعطي رقم متسلسل للمستندات الداخلية (فواتير المبيعات)	2.76	55.19	-2.13	*0.018	3
11.	يتم التأكد من أنه لا يوجد أكثر من تسلسل واحد لفواتير المبيعات	2.78	55.58	-2.01	*0.024	2
12.	يتم التأكد من أنه لا يمكن التعديل في محتويات الفواتير والمستندات بعد طباعتها	2.41	48.27	-5.66	*0.000	14
13.	يتم التأكد من أنه لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات	2.49	49.81	-4.78	*0.000	8
14.	يتم التأكد من أنه لا يمكن مسح الفواتير والمستندات بعد طباعتها	2.37	47.31	-5.55	*0.000	17
15.	يتم التأكد أن المستندات والفواتير بعد طباعتها يتم الغائها بقيد عكسي	2.38	47.50	-5.75	*0.000	16
16.	يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد الغائها بنفس بياناتها وتكون ملغاه	2.39	47.88	-5.48	*0.000	15
17.	يتم التأكد من أن فواتير البيع الصادرة من البرنامج تتضمن معلومات المكلف الرئيسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف	2.92	58.46	-0.64	0.261	1
	جميع فقرات المجال معاً	2.53	50.51	-5.17	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (9-5) السابق يمكن استخلاص ما يلي:

1. المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشر " يتم التأكد من أن فواتير البيع الصادرة من البرنامج تتضمن معلومات المكلف الرئيسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف " يساوي 2.92 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 58.46%، قيمة الاختبار -0.64، وأن القيمة الإحتمالية (.Sig) تساوي 0.261 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3.

2. المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة عشر " يتم التأكد من أنه لا يمكن مسح الفواتير والمستندات بعد طباعتها " يساوي 2.37 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 47.31%، قيمة الاختبار -5.55، وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

3. بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.53، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 50.51%، قيمة الاختبار -5.17، وأن القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " معلومات عن إجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. مما يعني أن الموظفين لا يقومون بفحص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لدي المكلفين وبالتالي المكلفين يدهم مطلقاً في اساءة استخدام تلك النظم واستغلال الثغرات الموجودة فيها أو حتى التلاعب في برمجتها وتصميمها لكي يتهربوا ضريبياً.

نتيجة الفرضية:

بما أن $\text{Sig} < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية، وبذلك يمكن القول لا يقوم موظفي الدوائر الضريبية بإجراءات فحص مهنية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في منشآت الأعمال الفلسطينية بما يساهم إيجابياً بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي. ويعزو الباحث ذلك إلى أن لا يوجد نظام للرقابة الإدارية الداخلية في الدوائر الضريبية يقوم بعمله بشكل فعال في متابعة وتقييم عمل الموظفين في الدوائر الضريبية وتقديم الإرشاد لهم مما يساهم في انتشار الكسل وقلة الإبداع عند الموظفين بل وقيامهم بتنفيذ الأعمال الموكلة لهم بصورة غير متناسبة مع خطورة المسؤولية التي يحملونها وهي إكتساب التهرب الضريبي.

الفرضية الرابعة: يقوم موظفي الدوائر الضريبية بالتحقق من مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في منشآت الأعمال للنظم والقوانين الضريبية بما يساهم إيجابيا بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. النتائج موضحة في جدول (5-10).

جدول (5-10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار T	القيمة الإحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة	1.93	38.65	-9.74	*0.000	10
2.	البرامج المحاسبية توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون	3.20	64.08	2.19	*0.015	3
3.	المعلومات التي توفرها البرامج المحاسبية تغطي كافة أنشطة المكلف التجارية الخاضعة للضريبة	2.29	45.77	-5.59	*0.000	8
4.	جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي يكون مطبوعا عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية.	3.47	69.42	4.35	*0.000	1
5.	البيانات الناتجة من البرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي لنشاط المكلف دائما	2.12	42.31	-7.72	*0.000	9
6.	البرامج المحاسبية توفر بيانات تتوافق مع متطلبات الدوائر الضريبية	3.06	61.15	0.57	0.285	4
7.	توفر البرامج المحاسبية معلومات وافية ودقيقة	2.63	52.50	-3.76	*0.000	6
8.	يندر وجود المشاكل والعيوب في البرامج المحاسبية	2.38	47.57	-6.07	*0.000	7
9.	يتم طباعة كلمة أصل على كل نسخة يتم استخراجها من الجهاز بصورة تلقائية.	2.98	59.62	-0.19	0.426	5
10.	يتم ترقيم المستندات في النظام تلقائيا	3.21	64.23	1.87	*0.032	2
	جميع فقرات المجال معاً	2.73	54.54	-3.67	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (10-5) السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي عليها يكون مطبوعا عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية " يساوي 3.47 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.42%، قيمة الاختبار 4.35، وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة " يساوي 1.93 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 38.65%، قيمة الاختبار -9.74، وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.73، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 54.54%، قيمة الاختبار -3.67، وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مواءمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية:

بما أن $\text{Sig} < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية، وبذلك يمكن القول يقوم موظفي الدوائر الضريبية بالتحقق من مواءمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في منشآت الأعمال للنظم والقوانين الضريبية بما يساهم إيجابياً بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

ويعزو الباحث ذلك إلى القوانين النظم الضريبية هي التي تنظم العمل وتحدد النظم المحاسبية التي يتوجب على المكلفين الالتزام بها حتى تكون تلك النظم تحقق الغرض منها وهو تحديد الاقساط الضريبية التي على المكلفين تسديدها، وحيث أن درجة الموافقة كانت قليلة على

هذه الفرضية مما يفيد أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تستخدمها منشآت الأعمال الفلسطينية لا تتوافق مع القوانين الضريبية وهذه سببه قلة المتابعة من قبل الموظفين في الضرائب الضريبية أو قد يكون السبب أن القوانين الحالية قديمة ولا تتناسب مع بيئة العمل الإلكتروني التي تتطور باستمرار وبسرعة كبيرة. وكلما كانت القوانين ليست مواكبة للتطور في تكنولوجيا المعلومات مما يؤدي حتما إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرضية الخامسة : لا تتمتع المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بثقة موظفي الدوائر الضريبية مما يساهم إيجابيا بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $0.05 \leq \alpha$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (11-5).

جدول (11-5): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " موثوقية نظم المعلومات المحاسبية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	البرامج المحاسبية توجد بها ثغرات تساعد المكلفين على التلاعب والغش في التقارير المقدمة للدوائر الضريبية	3.92	78.46	8.33	*0.000	2
2.	يوجد اخطاء وتناقضات في المخرجات التي تنتجها البرامج المحاسبية	2.84	56.89	-1.68	*0.048	7
3.	لا يمكن الاعتماد على البيانات التي تنتجها البرامج المحاسبية	3.49	69.81	3.61	*0.000	6
4.	أن البرامج المحاسبية التي تستخدمها منشآت الأعمال من البرامج التي لا تحقق الكفاءة والفاعلية في العمل	2.77	55.38	-2.23	*0.014	8
5.	لا تتميز البيانات المستخرجة من البرامج المحاسبية بصحتها وسلامتها ولا يمكن الاعتماد عليها	3.50	70.00	3.70	*0.000	5
6.	يتوفر في البرامج المحاسبية ميزة تقديم المعلومات المحاسبية المرغوبة فقط واستبعاد المعلومات الاخرى	3.94	78.85	8.37	*0.000	1
7.	المعلومات التي توفرها البرامج المحاسبية لا تغطي كافة أنشطة العمل	3.71	74.17	5.99	*0.000	4
8.	ضعف وعدم كفاءة النظم الرقابية المطبقة على مخرجات الحاسب الآلي	3.82	76.35	7.49	*0.000	3
9.	البرامج المحاسبية لا توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون	2.74	54.81	-2.63	*0.005	9
	جميع فقرات المجال معاً	3.41	68.25	5.10	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5-11) السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " يتوفر في البرامج المحاسبية ميزة تقديم المعلومات المحاسبية المرغوبة فقط واستبعاد المعلومات الاخرى " يساوي 3.94 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.85%، قيمة الاختبار 8.37 وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " البرامج المحاسبية لا توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون " يساوي 2.74 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 54.81%، قيمة الاختبار 2.63- وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.005 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.41، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 68.25%، قيمة الاختبار 5.10 وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " موثوقية نظم المعلومات المحاسبية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. جاءت نتيجة هذه الفرضية منسجمة مع نتيجة الفرضية السابقة " نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لا تتوافق مع القوانين الضريبية " وهو انسجام منطقي حيث أن عدم موافقة هذه النظم مع القوانين الضريبية يؤدي إلى عدم الثقة في تلك النظم.

نتيجة الفرضية:

بما أن $\text{Sig} < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم قبول الفرضية، وبذلك يمكن القول لا تتمتع المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بثقة موظفي الدوائر الضريبية مما يساهم إيجابياً بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$ في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن البرامج المحاسبية المحوسبة التي يستخدمها المكلفين لا تتمتع ببقية موظفين الضرائب لذلك يتم التحقق والتأكد من المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية وذلك بسبب أن تلك النظم يوجد بها من الثغرات والعيوب مما يجعل منها أداة يستخدمها المكلفين في التهرب الضريبي وليس في تقديم معلومات دقيقة عن عمل المكلفين وذلك واضح في الفقرة السادسة " يتوفر في البرامج المحاسبية ميزة تقديم المعلومات المحاسبية المرغوبة فقط واستبعاد المعلومات الأخرى " حيث بلغت درجة الموافقة على هذه الفقرة 3.94 (الدرجة الكلية من 5) و المتوسط الحسابي النسبي 78.85% وكان ترتيب هذه الفقرة رقم 1 من حيث ترتيب فقرات المجال كلها حسب درجة الموافقة، وأيضاً الفقرة الأولى " البرامج المحاسبية توجد بها ثغرات تساعد المكلفين على التلاعب والغش في التقارير المقدمة للدوائر الضريبية" حيث بلغت درجة الموافقة على هذه الفقرة 3.92 (الدرجة الكلية من 5) و المتوسط الحسابي النسبي 78.46% وكان ترتيب هذه الفقرة رقم 2 من حيث ترتيب فقرات المجال كلها حسب درجة الموافقة، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على تلك الفقرات.

تحليل جميع فقرات استبانة الموظفين:

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5-12).

جدول (5-12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات استبانة الموظفين

القيمة الإحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار T	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	البند
*0.000	-4.19	55.74	2.79	جميع فقرات استبانة الموظفين

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تبين من جدول (5-12) السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 2.79 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 55.74%، قيمة الاختبار -4.19 وأن القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على فقرات استبانة الموظفين بشكل عام. مما يعني أيضاً أن الموظفين ليس لديهم خبرة كافية لاكتشاف والحد من

ظاهرة التهرب الضريبي و لا يقوم الموظفين بفحص مهني لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي يستخدمها المكلفين بصورة دورية أو على الأقل عند الحاجة مما يؤدي إلى أن يقوم الكلفين باستخدام الثغرات في تلك النظم للتهرب الضريبي و يوضح الجدول (5-7) السابق أيضا أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي يستخدمها المكلفين تتواءم بدرجة قليلة مع القوانين الضريبية ولا تتمتع بالثقة من قبل موظفي الدوائر الضريبية مما يدل أن تلك النظم تساهم في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرضية السادسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول " تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والموظفين في الدوائر الضريبية " تعزى للمعلومات العامة للموظفين ومكاتب المحاسبة.

أولاً: الموظفين

تم استخدام اختبار "T- لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات . كذلك تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

من النتائج الموضحة في جدول (5-13) تبين أن القيمة الإحصائية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ لكافة المتغيرات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين تعزى إلى المعلومات العامة، أي أنه تم رفض الفرضية ويعزو الباحث ذلك إلى أن أعمار الموظفين وسنوات خبرتهم العملية متقاربة بشكل كبير.

جدول (5-13): نتائج اختبار "T - لعينتين مستقلتين و التباين الأحادي " - المعلومات العامة للموظفين

المتغير	اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الإحصائية (Sig.)
العمر	التباين الأحادي	0.099	0.906
المؤهل العلمي	التباين الأحادي	0.498	0.610
سنوات الخبرة	التباين الأحادي	2.879	0.061
المسمى الوظيفي	التباين الأحادي	0.117	0.890
هل سبق أن عمل الموظف محاسباً في إحدى منشآت الأعمال قبل أن يعمل في الحكومة؟	T- لعينتين مستقلتين	-1.031	0.305
هل كان الموظف يستخدم نظم المعلومات الإلكترونية أثناء عمله في القطاع الخاص	T- لعينتين مستقلتين	-0.717	0.475

ثانيا: مكاتب المحاسبة

تم استخدام اختبار " التباين الأحادي " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

من النتائج الموضحة في جدول (5-14) السابق تبين أن القيمة الإحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لكافة المتغيرات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين تعزى إلى المعلومات العامة. أي أنه تم رفض الفرضية ويعزو الباحث ذلك إلى أن نسبة كبيرة من مكاتب المحاسبة تستخدم نظام الأصيل المحاسبي لذلك كان آرائهم متشابهة حول " تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي " أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين

جدول (5-14): نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين و التباين الأحادي "

- المعلومات العامة لمكاتب المحاسبة

القيمة الإحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	اسم الاختبار	المتغير
0.539	0.626	التباين الأحادي	العمر
0.767	0.266	التباين الأحادي	المؤهل العلمي
0.303	1.222	التباين الأحادي	سنوات الخبرة
0.667	0.408	التباين الأحادي	النظام المحاسبي الإلكتروني الذي يتم استخدامه
0.444	0.824	التباين الأحادي	عدد منشآت الأعمال (المكلفين) التي يؤدي لها مكتبكم خدمات الضريبة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تعتبر في مجملها خلاصة التحليلات والمناقشات بالإضافة إلى النتائج الخاصة باختبار الفرضيات.

1. كشف هذه الدراسة أن الموظفين في الدوائر الضريبية لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية في مجال استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بما يساهم إيجابياً في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي علي الرغم من أن الكثير منهم كان قد استخدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أثناء عمله سابقاً في منشآت الأعمال الفلسطينية قبل إلتحاقه في العمل الحكومي وذلك بسبب التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والمستمر مما يجعل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تتغير باستمرار وهذا مما إلي أن تكون خبرة الموظفين في الدوائر الضريبية السابقة في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة خبرة قديمة لا تتناسب مع الانظم الموجودة في سوق العمل مما يصعب عليهم اكتشاف التلاعب في البيانات المحاسبة التي تنتجها تلك الانظمة وخصوصاً ان الدوائر الضريبية لا تعمل على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل.

2. بينت هذه الدراسة أن معظم الموظفين في الإدارة العامة لضريبة الدخل والإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة خبرتهم العملية في العمل الحكومي قليلة حيث بلغة نسبة من تقل خبرتهم عن 5 سنوات اكثر من 48% في أن الخبرة العملية للمحاسبية وكلاء المكلفين كبيرة حيث بلغة نسبة الذين سنوات خبرتهم عن 10 سنوات فأكثر 57.4% مما يساهم سلبياً في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

3. كشفت الدراسة أن الموظفين في الدوائر الضريبية لا يقومون بإجراءات فحص مهنية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تستخدمها منشآت الأعمال للتأكد من أنه لا يتم التلاعب فيها لإنتاج معلومات غير صحيحة لتقديمها للدوائر الضريبية مما يساهم سلبياً في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

4. أوضحت الدراسة أن الموظفين في الدوائر الضريبية لا يتقون بالمعلومات المنتجة من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي يقدمها المحاسبين وكلاء المكلفين للدوائر الضريبية.

5. كشفت الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يوجد رقابية أو تقنية يمكن استخدامها في التلاعب بالبيانات المحاسبية بهدف التهرب الضريبي بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوي $\alpha \leq 0.05$.

6. أوضحت الدراسة أن القدرة التلاعب في البيانات المحاسبية في مرحلة المدخلات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تكون أكبر من مرحلة معالجة البيانات ومرحلة المخرجات فقد بلغت درجة الموافقة على فقرات محور المدخلات 3.68 (الدرجة الكلية 5) في حين بلغت درجة الموافقة 3.42 و 3.6 على فقرات محور معالجة البيانات ومحور المخرجات.

ثانياً: التوصيات.

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: فيما يختص بالخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية يقترح الباحث أن تقوم الدوائر الضريبية بتعزيز خبرة موظفيها من خلال التالي:

1. أن تعمل الإدارات الضريبية على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل .
2. أن تعمل الإدارات الضريبية على تزويد موظفيها بالمعلومات الكافية عن أساليب الغشي التهرب الضريبي.
3. أن تطور الإدارات الضريبية خبرة موظفيها في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
4. أن يتم تطوير نظام للرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية يؤدي إلى تحسين أداء عمل الموظفين.

ثانياً: فيمّل يختص بإجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التي تستخدمها منشآت الأعمال يقترح الباحث أن يقوم الموظفين في الدوائر الضريبية بعمل فحص دوري أو عند الحاجة (عند وجد اشتباه بوجود غش ضريبي عند احد المكلفين) للنظام المحاسبي المحوسب الذي يستخدمه المكلف بحيث يتم التأكد مما يلي:

1. أنه لم يتم اجراء تعديل على القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة

2. أنه لا يمكن إعادة ترقيم القيود والحركات

3. أنه لم يتم التحريف في البيانات المدخلة على البرنامج
4. أن النظام المحاسبي يعطي رقم متسلسل للمستندات الداخلية (فواتير المبيعات)
5. أنه لا يوجد أكثر من تسلسل واحد لفواتير المبيعات
6. أنه لا يمكن التعديل في محتويات الفواتير والمستندات بعد طباعتها
7. أنه لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات
8. أنه لا يمكن مسح الفواتير والمستندات بعد طباعتها
9. أن المستندات والفواتير بعد طباعتها يتم الغائها بقيد عكسي فقط
10. أن فواتير البيع الصادرة من البرنامج تتضمن معلومات المكلف الرئيسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف

ثالثاً: فيما يختص بمواءمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية يقترح الباحث أن يتم مراجعة القوانين والنظم واللوائح الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية بحيث يتم التأكيد على ما يلي:

1. أن يتم تسجيل البرامج المحاسبية المحوسبة والتفاصيل المتعلقة بها لدى الدوائر الضريبية
2. عدم القيام بعمل أي تعديل على النظام المحاسبي المحوسب الذي يستخدمه المكلف إلى بعد اخذ الموافقة من الدوائر الضريبية وبعد الشرح الكافي لسبب التعديل
3. أن يتم التأكيد على أن جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي يكون مطبوعاً عليها اسم المكلف ورقم مشغله المرخص وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية.
4. أن النظام المحاسبي يوفر كافة الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون.
5. يمنع التعديل في البيانات المحاسبية بعد طباعة المستند إلا بقيد عكس يحفظ في النظام.
6. يتم ترقيم المستندات في النظام بصورة تلقائياً ويمنع إعادة ترقيم المستندات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو حشيش، خليل عواد، 2004، حالات وتطبيقات عملية في قياس الدخل الخاضع للضريبة، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية "عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- أبو شعبان، بيان، 2005، قراءة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني للعام 2004 مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد 15
- أحمد، بسام محمد، 2006، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الادارية في منشآت الأعمال الفلسطينية، رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية، غزة.
- إسماعيل حسين حمرو، 2006، أسباب ضعف الاجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة الزرقاء الاهلية
- البطريق، يونس أحمد و عثمان، سعيد عبد العزيز 2000، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- بن عبد السلام، أحمد دباس 2001 الأصل اح الإداري والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، نسخة الكترونية.
- البيطار، محمد 2001، استراتيجية الأصل اح الضريبي والجمركي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية نسخة الكترونية.
- الجرجاوي، زياد 2010، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
- الجليلاتي، 2000 النظام الضريبي السوري واتجاهات أصل احه، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، نسخة الكترونية.
- جمعة، محمد 2005، التهرب الضريبي لدي اصحاب المهن الحرة في مدينة جنين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين
- جمعة، أحمد، والعريبي، عصام، والزعبي، زياد، 2003، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
- الجندي، حسني، 2006، القانون الجنائي الضريبي، القاهرة: دار النهضة العربية الجزء الأول، الطبعة الأولى.
- الحاج موسى، حسن فلاح 1998 قرار تقدير ضريبة الدخل في الأردن وطرق الطعن فيه إدارياً وقضائياً، دراسة تحليلية مقارنة، نقابة المحامين عمان، الأردن.
- الحسبان، عطالله، 2013، نظم المعلومات المحاسبية دار الناظوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
- حسن، حسين عجلان، 2005، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- حلاسة، سمير رمضان عبد ،2013 مدى ملائمة مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية لمتطلبات متخذي القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة
- الحسيني، خالد، 2007، مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة .
- الحلو، مفيد عرفات، 2005، بيئة قرار تقدير ضريبة الدخل بغزة دراسة تحليلية، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة.
- حمادة، رشا، 2010، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد- 26 العدد الأول
- الحمداني، موفق 2006، مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر .
- الخطيب ، خالد 2000 التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 16 ، عدد 2 ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد
- دبيان، السيد عبد المقصود ، وكمال الدين مصطفى الدهراوي ، وناصر نور الدين عبد_اللطيف، 2005، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، جامعة الإسكندرية.
- دهمان، 2012، أسامة كمال، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
- الرماحي، نواف محمد عباس، 2009، تصميم نظم المعلومات المحاسبية ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع
- سالم،عمور، 2007، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل،دراسة تحليلية على قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
- سعد، محي محمد 1998 الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية بالإسكندرية، مصر .
- سلام حلمي، وأبو طالب أحمد، وعبد عبدالعاطي .2000، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، جامعة القاهرة الطبعة الأولى.
- شامية، أحمد ، والخطيب، خالد 1997، المالية العامة، دار زهران للنشر، الاردن، عمان.
- الشريف، حربة، 2006 مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ،دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
- الشورابي، عبد الحميد، 1997 ، موسوعة الضرائب منشأة المعارف عمان :دار وائل للنشر والتوزيع.
- صيام، وليد زكريا ، حسام الدين مصطفى و العكشية، وائل عودة و خياطة، مروان عبد الوهاب 1997 ، الضرائب ومحاسبتها، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن.
- طعمة، محمد حلمي محمد 2001 دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة بين النظرية والتطبيق، مطبعة العمرانية للأفست، الجيزة، مصر .

- عبد العزيز ، الوليد صالح 2002، دور السياسات الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر.
- عبد الفتاح، محمد هشام صالح، 2008، جريمة الإحتيال دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- عبد المجيد، عبد المطلب، 2005، اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية الدار الجامعية.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد 2001، البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- العبيدي، فاطمة، 2012. مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الاردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط الاردن .
- عجمي ، منصور، 2011، قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية ، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان ، الاردن.
- عطية، يوحى نصحي، 2008، استخدام نظرية المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي، المؤتمر الرابع عشر، التشريع ومشكلات التحاسب الضريبي للنظام الضريبي المصري.
- علاونة، محمود ، 2011 التهرب الضريبي والجمركي كحالة دراسية ، الإئتلاف من اجل المسائلة والنزاهة-أمان، سلسلة تقارير (34)، نسخة الكترونية
- غنيم، ماهر أحمد محمود، 2001، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة
- قاسم، عبد الرزاق محمد، 2008، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان. الاردن.
- قاعود، عدنان محمد، 2007، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في منشآت الأعمال الفلسطينية، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية. غزة
- القانون الاساسي المعدل لسنة 2003.
- قانون العقوبات الفلسطيني 2008
- قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004
- قندلجي، عامر ، و السامرائي ، إيمان، 2009، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- كاظم ، صالح ، 2013 ، مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد، بحث متاح على الموقع الالكتروني ، http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1532%5Ccpp-1.pdf
- محمد، محمد حسن محمد، 2008 استخدام دلالات الأرقام كأداة لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية بهدف تطوير الفحص الضريبي. رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، مصر
- مؤسسة النقد العربي السعودي، 2008، دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وإرشادات الرقابة

- موسكوف، ستيفن و مارك سيمكن، 2002، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر: الرياض.
- وهبة ، محمد 2010، التهرب الضريبي واقع وتوصيات، ورقة عمل، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، صنعاء الجمهورية اليمنية، متاحة على الموقع الالكتروني <http://www.pogar.org/publications/ac/2010/yemen/mohammad-ar.pdf>

ثانيا : المراجع الأجنبية

- A. Seetharaman, M. Senthilvelmurugan and Rajan Periyanyagam, Faculty of Management, Multimedia University, Malaysia,2004, anatomy of computer accounting fraud, Managerial Auditing Journal, Vol. 19 No. 8, 2004, @Emerald Group Publishing Limited).
- Ainsworth, Richard T.,2008, ELECTRONIC TAX FRAUD – ARE THERE “SALES ZAPPERS” IN JAPAN?, Boston University School of Law Working Paper No. 08-31, Available online at, http://ssrn.com/abstract_id=1290627
- Abu-Musa, Ahmad A., 2005, Investigating the Perceived Threats of Computerized Accounting Information Systems in Developing Countries: An Empirical Study on Saudi Organizations, King Saud Univ., Vol. 18, Comp. & Info. Sci., pp. 1-26 (A.H. 1426/2006)
- Bressler, Linda,2011, The role of forensic accountants in fraud investigations, University of Houston -Downtown, Journal of Finance and Accountancy, Available online at www.aabri.com/manuscripts/111027.pdf
- Daft, L. Richard, 2010. Organization Theory and Design, South- Western, Collage Pub. Cincimanti, Ohio. U. S. A.
- Hurt. R. L, 2008, Accounting Information systems, The McGraw.Hill
- Laudon, Kenneth C. , Laudon, Jane P. ,2002, Management Information Systems, Managing The digital Firm, Seventh Edition. New Jersey, Prentice Hall, Inc.
- Romeny. M & Steinbert. P ,2008, Accounting Information System, Tenth Edition, Prentice Hall Business Publishing.
- Toby Brrister , Richard A. 1978 , theory and practice of income tax , Sweet & Maxwell , London .
- Yukcu, Suleyman and Gonen seckin, Seçkin,2012, Fraud auditing in electronic accounting practices, African Journal of Business Management Vol. 6(4), pp. 1222-1233,1 February, 2012, Available online at <http://www.academicjournals.org/AJBM>

ثالثا: المقابلات الشخصية:

- أبو سيدو، أحمد جلال ، المدير المالي والإداري من سنة 2000 حتى 2013 شركة القلعة، تاريخ المقابلة 2/12/2013 في مقر شركة القلعة
- الرئيس ، خيرى ، المدير الفني في شركة القلعة ، تاريخ المقابلة 30/11/2013

الملاحق

الملحق رقم (1): الاستبانات

استبيان

السيد الفاضل / السيدة الفاضلة

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على آرائكم فيما يختص " تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق، ونود أن نؤكد على أن البيانات التي سوف يتم تجميعها في هذا الاستبيان سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي ، ونظراً لأن اجاباتكم سوف تكون على قدر عالٍ من الأهمية بالنسبة لهذا البحث ، لذا نرجو التكرم بمراعاة الدقة في الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، ونشكر لكم سلفاً مشاركتكم بمليء بيانات الاستبيان.

الباحث

علاء سعيد سعد

برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل

الجامعة الإسلامية-غزة

1- الاستبانة التي تم توزيعها على الموظفين في الدوائر الضريبية

الاستبيان

الجزء الأول : معلومات عن المستطلعة آرائهم

العمر بالسنوات

20 - أقل من 30 30 - أقل من 40 40 فأكثر

المؤهل العلمي

دبلوم بكالوريوس ماجستير فأعلى

سنوات الخبرة في العمل

الحكومي

أقل من 5 سنوات 5 إلى أقل 10 سنوات 10 سنوات فأكثر

الإدارة التي تعمل بها

الإدارة العامة لضريبة الدخل الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة

المسمى الوظيفي

موظف رئيس قسم مدير دائرة مدير عام

هل سبق لك أن عملت محاسباً في احدى منشآت الأعمال قبل

أن تعمل في الحكومة ؟

نعم لا

إذا كانت اجابتك نعم على السؤال السابق هل كنت تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية أثناء عملك في

القطاع الخاص ؟

نعم لا

الجزء الثاني : خاص بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

موافق بدرجة قليلة جدا	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جدا	الأسئلة	
					المحور الأول : الخبرة العملية لموظفي الدوائر الضريبية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	
					1 يجيد موظفي الضريبة العمل على البرامج المحاسبية التي تستخدمها منشآت الأعمال	
					2 تتوفر لدي الموظفين الخبرات والمهارات الشخصية (ذكاء، قيادة...الخ)	
					3 يراعي عند التوظيف في الدوائر الضريبية سنوات الخبرة العملية عند المرشح للوظيفة	
					4 يوجد تأهيل علمي ومهني مناسب لجميع موظفي الدوائر الضريبية	
					5 تتوفر لدي موظفي الدائرة الضريبية الخبرة الكافية حول طبيعة عملهم	
					6 يعتمد الموظف على المعلومات التي يمتلكها من خلال خبرته السابقة في تنفيذ المهام الموكلة له في الضريبة	
					7 يتوفر لدى الموظفين الإمام الكافي بالبات تحصيل الضريبة	
					8 يتوفر لدى الموظفين خبرة كافية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	
					9 تعمل الإدارة الضريبية على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل	
					10 يوجد نظام رقابة داخلي في الدوائر الضريبية يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين	
					11 تتم عملية الفحص الضريبي من قبل موظفين مختصين ذوي كفاءة عالية	
					12 يتصف اغلب موظفي الدوائر الضريبية بالمهنية في العمل	
					13 يمتلك الموظف معلومات كافية حول الضريبة وبالتالي لا يسهل تضليله	

					المحور الثاني : معلومات عن اجراءات فحص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
					14 يتم التأكد من أن النظام المحاسبي مصمم بطريقة تساعد المستخدم على بناء شجرة الحسابات بشكل دقيق تؤدي إلى أن المدخلات يتم ترحيلها إلى الحسابات الصحيحة
					15 يتم التأكد من أنه لم يتم اجراء تعديل على القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة
					16 يتم التأكد من أنه لم يتم حذف بعض القيود أو المستندات من النظام بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة
					17 يتم التأكد من أنه لم يتم إعادة ترقيم القيود والحركات
					18 يتم التأكد أن البرامج المحاسبية تصدر نسخة واحدة من المستندات الداخلية كأصل (كالمبيعات) والباقي صور
					19 يتم التأكد من أن البيانات المدخلة إلى النظام هي من واقع عمليات فعلنة
					20 يتم التأكد من أنه لم يتم التحريف في البيانات المدخلة على البرنامج
					21 يتم التأكد من أنه لم يتم إدخال نفس البيانات على البرنامج اكثر من مره
					22 يتم التأكد من أنه لم يتم تجاهل إدخال بعض الصفقات في النظام المحاسبي
					23 يتم التأكد من أن النظام المحاسبي يعطي رقم متسلسل للمستندات الداخلية (فواتير المبيعات)
					24 يتم التأكد من أنه لا يوجد أكثر من تسلسل واحد لفواتير المبيعات
					25 يتم التأكد من أنه لا يمكن التعديل في محتويات الفواتير والمستندات بعد طباعتها
					26 يتم التأكد من أنه لا يمكن طباعة اكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات
					27 يتم التأكد من أنه لا يمكن مسح الفواتير والمستندات بعد طباعتها
					28 يتم التأكد أن المستندات والفواتير بعد طباعتها يتم الغائها بقبدي عكسي

					يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد الغائها بنفس بياناتها وتكون ملغاه	29
					يتم التأكد من أن فواتير البيع الصادرة من البرنامج تتضمن معلومات المكلف الرئيسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف	30
					المحور الثالث: مواعمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية	
					يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة	31
					البرامج المحاسبية توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون	32
					المعلومات التي توفرها البرامج المحاسبية تغطي كافة أنشطة المكلف التجارية الخاضعة للضريبة	33
					جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي عليها يكون مطبوعا عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية.	34
					البيانات الناتجة من البرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي لنشاط المكلف دائما	35
					البرامج المحاسبية توفر بيانات تتوافق مع متطلبات الدوائر الضريبية	36
					توفر البرامج المحاسبية معلومات وافية ودقيقة	37
					يندر وجود المشاكل والعيوب في البرامج المحاسبية	38
					يتم طباعة كلمة أصل على كل نسخة يتم استخراجها من الجهاز بصورة تلقائية.	39
					يتم ترقيم المستندات في النظام تلقائيا	40
					المحور الرابع: موثوقية نظم المعلومات المحاسبية	
					البرامج المحاسبية توجد بها ثغرات تساعد المكلفين على التلاعب والغش في التقارير المقدمة للدوائر الضريبية	41
					يوجد اخطاء وتناقضات في المخرجات التي تنتجها البرامج المحاسبية	42
					لا يمكن الاعتماد على البيانات التي تنتجها البرامج المحاسبية	43
					أن البرامج المحاسبية التي تستخدمها منشآت الأعمال	44

					من البرامج التي لا تحقق الكفاءة والفاعلية في العمل	
					لا تتميز البيانات المستخرجة من البرامج المحاسبية بصحتها وسلامتها ولا يمكن الاعتماد عليها	45
					يتوفر في البرامج المحاسبية ميزة تقديم المعلومات المحاسبية المرغوبة فقط واستبعاد المعلومات الاخرى	46
					المعلومات التي توفرها البرامج المحاسبية لا تغطي كافة أنشطة العمل	47
					ضعف وعدم كفاءة النظم الرقابية المطبقة على مخرجات الحاسب الآلي	48
					البرامج المحاسبية لا توفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير بموجب القانون	49

انتهى

2- الاستبانة التي تم توزيعها على مكاتب المحاسبة

الاستبيان

الجزء الأول : معلومات عن المستطلعة آرائهم

العمر بالسنوات

20 - أقل من 30 30 - أقل من 40 40 فأكثر

المؤهل العلمي

دبلوم بكالوريوس ماجستير فأعلى

سنوات الخبرة في العمل

أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 10 سنوات فأكثر

النظام المحاسبي الالكتروني الذي يتم استخدامه

نظام الاصيل الذهبي نظام الممتاز نظام المحاسب نظام بابل للإدارة
والمحاسبة النظام الذكي

نظام المحاسب السحري

نظام آخر هو

عدد منشآت الأعمال (المكلفين) التي يؤدي لها مكتبكم خدمات

الضريبة

أقل من 10 من 10 - أقل من 50 من 50 - أقل من 100 100 فأكثر

الجزء الثاني : خاص بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	الأسئلة
					معلومات عن مرحلة إدخال البيانات
					1 تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية تعديل المستندات والقيود المحاسبية
					2 يسمح البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية إدخال فاتورة تحمل نفس الرقم مرتين
					3 يسمح النظام بأن يتم إدخال نفس البيانات أكثر من مرة
					4 تتوفر في النظام ميزة أن يتم مسح بعض القيود أو الفواتير من دون ترك أي اثر لها
					5 تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إمكانية حذف القيود والمستندات.
					6 يسمح البرنامج المحاسبي أن يتم ترقيم فواتير المبيعات في النظام يدوياً
موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	الأسئلة
					7 يسمح البرنامج المحاسبي بأن يتم عمل أكثر من تسلسل لأرقام المبيعات في النظام حسب ما يراه المحاسب مناسباً
					معلومات عن مرحلة معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
					8 يسمح البرنامج المحاسبي أن يتم بناء شجرة الحسابات بطريقة قد تؤدي إلى أن يتم ترحيل الفواتير والقيود إلى حسابات غير صحيحة
					9 تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب إعادة ترقيم القيود والحركات.
					10 تتوفر إمكانية التعديل في إلمة معالجة البرنامج للبيانات بحيث لا يتم ترحيل فواتير المبيعات لعميل معين إلى حساب إجمالي الذمم مثلاً
					11 تتوفر في النظام خيار ترقيم فواتير المبيعات يدوياً
					معلومات عن مرحلة المخرجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

					تتوفر في النظام المحاسبي إمكانية التعديل في تصميم وشكل مخرجات النظام المحاسبي (فواتير البيع ، والتقارير) بحيث يمكن إظهار أو عدم إظهار بعض المعلومات الأساسية مثل رقم المشتغل واسم المكلف	12
					يسمح النظام بأن يتم تعديل شكل التقارير التي يخرجها بحث يمكن الاستغناء عن بعض المعلومات أو تعديل بعض المعلومات	13
					تتوفر في البرنامج المحاسبي المحوسب الإمكانية لطباعة أكثر من أصل من المستندات الداخلية.	14
					تتوفر في البرنامج المحاسبي إمكانية تعديل بيانات فواتير المبيعات قبل الطباعة وبعد الطباعة	15
					معلومات عن موازنة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للنظم والقوانين الضريبية	
					يتم تسجيل البرامج المحاسبة المستخدم والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة	16
					البرنامج المحاسبي يوفر كل الدفاتر والمستندات والتقارير التي تتطلبها القانون الضريبي	17
					المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي يغطي كافة أنشطة المكلف التجارية الخاضعة للضريبة	18
					جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي عليها يكون مطبوعاً عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمته التجارية.	19
					البيانات الناتجة من البرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي لنشاط المكلف دائماً	20
					البرنامج المحاسبي يوفر بيانات تتطابق مع متطلبات الدوائر الضريبية	21
					توفر البرامج المحاسبية معلومات وافية ودقيقة	22
					يندر وجود المشاكل والعيوب في البرنامج المحاسبي	23
					يتم طباعة كلمة أصل على كل نسخة يتم استخراجها من الجهاز بصورة تلقائية	24
					يتم ترقيم المستندات في النظام تلقائياً	25

انتهى

الملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين

الموقع	الاسم
عميد كلية التجارة / الجامعة الاسلامية - غزة	أ.د. سالم عبدالله سالم حلس
كلية التجارة، قسم المحاسبة / الجامعة الاسلامية - غزة	أ.د. على عبدالله أحمد شاهين
كلية التجارة، قسم الإقتصاد / الجامعة الاسلامية - غزة	د. سمير خالد حسين صافي
كلية الإقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة / جامعة الأزهر غزة	د. جبر إبراهيم جبر الداعور
مدير عام ضريبة القيمة المضافة/ وزارة المالية	أ.عوني راغب الباشا
مدير دائرة كفاءة الممولين، الإدارة العامة لضريبة الدخل / وزارة المالية	أ. مفيدة عرفات الحلو